آليات تطوير دور المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة في ظل نظرية التعاقدات المالية غير الكاملة

(دراسة ميدانية)

إعداد

د. سعد سامي فتحي الغندور

دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

dr.saadsami2020@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الغندور، سعد سامي فتحي (٢٠٢٤). آليات تطوير دور المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة في ظل نظرية التعاقدات المالية غير الكاملة: دراسة ميدانية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(١)٢، ١٢٧٥-١٣٢٧.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

آليات تطوير دور المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة في ظل نظرية التعاقدات المالية غير الكاملة (دراسة ميدانية)

د. سعد سامي فتحي الغندور

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى اقتراح إطار متكامل لتحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ لتفعيل وتطوير دورها في دعم القدرات المعرفية لمتخذي القرارات. ويؤدي هذا بدوره إلى ترشيد تعاقداتهم المالية ومحاصرة مخاطر الهياكل التمويلية بشركات المساهمة. وتُبني فلسفة هذه الدراسة على المزج بين علم المحاسبة والعلوم الأخرى ذات الصلة لمواكبة التوجهات المعاصرة التي تعتمد على العلوم البينية في البحث العلمي. ويؤدي هذا النوع من الدراسات العلمية البينية إلى استحداث مفاهيم ومبادئ وأساليب متطورة تساير التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم؛ للتعزيز من قدرة المعلومات المحاسبية على القيام ليس فقط بوظيفتها النفعية، بل زيادة قدرتها على التنبؤ بالمستقبل، وزيادة كفاءتها وفاعليتها على إضفاء صفة الرّشد على قرارات التعاقدات المالية وإدارة مخاطر الهياكل التمويلية بشركات المساهمة. ونتحقق من خلال الدراسة الميدانية من مدى صلاحية الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء التنبؤ القائم على أسس علمية للتطبيق من عدمه. وكذلك التحقق من فاعليته وكفاءته في تحقيق أهدافه، وتُجرى الدارسة على عينة من شركات المساهمة العامة المصرية بقطاعات: الأدوية، والبترول، والصناعات المعدنية، والاتصالات والمعلومات.

وقد أظهرت النتائج أنّ الإطار المقترح يسهمُ في التصدى لمخاطر ترشيد التعاقدات المالية، ورفع كفاءة وفاعلية الهياكل التمويلية بشركات المساهمة، وعلى مستوى التنبؤ المفترض في إجراءات البحث، فإن الإطار المقترح يمكنه توفير قاعدة معلوماتية متكاملة عن مختلف أبعاد هذه التعاقدات تمتاز بالمرونة التنبؤية والتفاعل مع المتغيرات البيئية المحيطة بشركات المساهمة للتصدي لمخاطر التعاقدات المالية غير الكاملة.

واختتمت الدراسة ببعض التوصيات، من أهمها ضرورة توعية إدارة شركات المساهمة بأهمية تطبيق الإطار المقترح؛ بما ينعكس في النهاية على تعظيم قيمة تلك الشركات، مع ضرورة إجراء تحليل بيئي مستمر للاستفادة من الفُرص التي تفرزها المتغيرات البيئية المحيطة بهذه الشركات وتجنب تهديداتها، للمحافظة على توازنها المالي الحالي والمستقبلي.

كلمات مفتاحية: المعلومات المحاسبية، مخاطر الهيكل التمويلي، ترشيد التعاقدات المالية، الهيكل التمويلي المتوازن.

أولاً- المقدمة:

أصبحت الأزمات سمة أساسية للشركات المعاصرة في البيئة الديناميكية المعقدة التي تشهد تغيرات متسارعة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويزداد الأمر تعقيدا مع التحديات التي تواجه هذه الشركات، والتي تتجسد في حدة المنافسة العالمية، والتكتلات الاقتصادية، والتطورات الهائلة في بيئة نظم التصنيع الحديثة، والانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي الذي يتم فيه خلق القيمة من خلال تطوير الأصول غير الملموسة. ومن أهم هذه الأصول المعلومات التي تساند قوة العمل وتوفر بيئة عمل مناسبة؛ للربط بين مختلف جوانب الشركة والاتجاة نحو الابتكار وخلق أفكار جديدة، بما يضمن لها البقاء في دنيا الأعمال (Regina & Munasinghe, 2022).

وتؤثر هذه الأزمات في استمرارية شركات المساهمة، بل إنها تهدد بقاءَها وتقلص من قدرتها على المنافسة. وقد يقدّم ذلك مقدمات منطقية حثيثة تمهد طريقها نحو الزوال. ويستند النجاح في إدارة الأزمات ومواجهة المنافسة الشرسة التي تتعرض لها الشركات على مجموعة من الدعائم الرئيسية. ويأتي في مقدمتها: تحسين الأداء المالي لتلك الشركات، وحصولها على التمويل الكافي لتحقيق التوازن بين المتغيرات البيئية المحيطة. لذلك، يجب أن تُولى القرارات المتعلقة بالهيكل التمويلي للشركات عناية خاصة؛ لخطورتها على مستقبلها، وللتصدى لمشكلات ترشيدها. ولا يتسنى ذلك إلا من خلال الاعتماد على المعلومات المحاسبية ذات الدور المهم في حياة الشركات وتقدمها، فهى الأساسُ لاتخاذ كثير من القرارات، كما أن الرشدَ في اتخاذ القرار لا يمكن الوصول اليه إلا من خلال توفير معلومات مناسبة.

ثانياً- مشكلة البحث:

تُعد القضايا المتعلقة بالتعاقدات المالية من أهم القضايا التي تحتاج إلى اهتمام خاص لتأثيرها المباشر على قيمة الشركة واستمراريتها؛ وخصوصًا التعاقدات المتعلقة بتمويل شركات المساهمة في ظل ندرة الأموال، حيث تترجم الصورة التي تعكس مصادر التمويل لمختلف أصولها وأنشطتها المختلفة، كما أن الطرق المختلفة التي تحصل بها تلك الشركات على ما تحتاج إليه من أموال متعددة وتتفاوت في تكلفتها والمخاطر التي تحيق بها. ولذلك، فإن اختيار الهيكل التمويلي المناسب للشركة قضية لا يستهان بها في تحديد أدائها المستقبلي، وفرص ربحيتها وقدرتها التنافسية، وخصوصا لعدم وجود إجماع على نظرية معينة تفسر معظم التساؤلات في هذا الصدد، أو تحدد وجود هذا الهيكل من عدمه (Gokhan & Ilhan, 2020).

ونتيجة لهذه العوامل السابقة ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة الاتجاه نحو ترشيد التعاقدات المالية المتعلقة بالهيكل التمويلي للشركات المساهمة، بغية بناء هيكل تمويلي متوازن يضمن التوزيع السليم لحقوق السيطرة واتخاذ القرارات ويجنبها مخاطر التمويل، واتفق عدد من الدراسات والكتابات (Zhi et al, 2020- Benedikt & Sonja, 2019- Colleen et al, 2021) على أن مصدر القلق والخوف عند ترشيد تلك التعاقدات، يتمثل في تعلّقها بظروف المستقبل، وما يصاحبه من مشاكل عدم التأكد والأجل الطويل. ويزداد الأمر خطورة في ظل نظرية التعاقدات المالية غير الكاملة التى تفسر وجود مجالا للسلوك الانتهازى، وهذا من شأنه أن يهدد حقوق السيطرة واتخاذ القرارات في مستقبل تلك الشركات، حيث يصعب- في معظم الأحيان- التوصل إلى تعاقد مالي كامل به الشروط والاحتمالات المستقبلية كاف. ويزيد من حِدّة هذه المشكلة أن الجهات القضائية في معظم بلدان العالم لا تتدخل في الشؤون الخاصة بالشركات إلا في حالة الخرق الصريح للعقود.

وقد أجمعت الآراء على أنّ النجاح في إدارة هذه التحديات المتعلقة بإدارة المخاطر التمويلية التي تتعرض لها الشركات يستند في جوهره على مجموعة من الدعائم الرئيسية. ويأتي في مقدمتها المعلومات، وبالأخص المعلومات المحاسبية التي تمثل شريان الحياة الرئيسي لأي شركة مساهمة، كما أن أساس عملية ترشيد التعاقدات المالية هو التفكير المتكامل الشمولي سواء كان تفكيرًا منطقيًا أو تفكيرًا ابتكاريًا. وكلاهما يحتاج إلى المزيد من هذه المعلومات المناسبة (Albertina et al, 2021).

بالرغم من توافر هذه المعلومات واستيفائها لبعض خصائصها الكيفية، فإنها لم تؤد دورها على الوجه المنشود، فلم تَعُد تلائم بحالتها الراهنة احتياجات مستخدميها عند ترشيد تعاقداتهم المالية، وذلك لأنها تفتقر إلى كثير من الأمور المهمة، وخصوصا البعد المستقبلي، حيث فشلت في إزالة- أو على الأقل في تحريك- عدم التأكد المحيط بهذه التعاقدات، كما لم تتمكن من تقديم حلٍ لمشاكل الأجل الطويل، كما أن عدم اهتمامها بمختلف أبعاد التعاقدات المالية والتفاعل مع مختلف المتغيرات البيئية ذات الطبيعة الديناميكية، لم يُمكنها من التصدّى لمشاكل التعاقدات غير الكاملة (Richard & Stephen, 2020- Hans et al, 2016).

وتأسيساً على ما سبق، تنحصر مشكلة البحث في عدم قدرة المعلومات المحاسبية - بحالتها الراهنة في تلبية احتياجات متخذي القرارات لترشيد تعاقداتهم المالية بشركات المساهمة، واختيار الهيكل التمويلي المتوازن لتلك الشركات، بل قد تقف حائلا أمام تزويد الإدارة بالمعرفة الكافية لتجنب الخلل بالهياكل التمويلية، والتغلب على أزمات التمويل التي تؤثر على استمراريتها وقيمتها حالياً ومستقبلاً.

وبناءً على العوامل السابقة، ومع الأزمات الماليّة الأخيرة الحادثة عالميا، لابد من الاتجاه نحو تفعيل وتطوير الدور المهم للمعلومات المحاسبية، وإدخال بعض التحسينات عليها وإعادة النظر فيها برؤية جديدة، لتفادي التحديات وأوجه القصور الموجهة إليها، وذلك من خلال وجود مدخلٍ يضفي البعد المستقبلي عليها- وهذا من شأنها أن يجعل لها القدرة أكثر على التنبؤ بالمستقبل، تُبنى فلسفته على المزج بين علوم المحاسبة والعلوم المعاصرة الأخرى ذات الصلة كعلم الإدارة، وعلم التمويل، وعلم الاقتصاد، وعلم القانون، وعلم التفاوض وغيرها، لتعظيم الوظيفة النفعية للمعلومات المحاسبية، وزيادة كفاءتها وفاعليتها في القيام بدورها المنشود في مجال ترشيد التعاقدات المالية، ومن هذا المنظور السابق، تتبلور مشكلة البحث في التساؤلات العلمية الآتية:

١. هل المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة تلبي حاجات متخذي القرارات بشركات المساهمة عند إجراء التعاقدات المالية؛ لتفادي المخاطر والتحديات المرتبطة بهذه التعاقدات، وبناء هيكل تمويلي متوازن لتلك الشركات؟
٢. هل تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإضفاء البعد المستقبلي عليها يسهم في زيادة كفاءتها وفاعليتها في مجال ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة؛ والتصدي لمخاطر الهياكل التمويلية لتلك الشركات وحل مشكلاتها؟

ثالثاً- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الإسـهامات العلمية والعملية التي سـوف يضـيفها إلى الفكر النظري والجانب التطبيق المحاسبي، والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

١- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للبحث في تناول إحدى أهم القضايا المعاصرة التي تستحوذ على اهتمام الفكر المحاسبي، وهى محاولة تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ بهدف تفعيل وتطوير دورها في مساعدة متخذي القرارات في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، وإبراز الجانب النفعي لعلم المحاسبة في حل المشكلات التي تواجة تلك الشركات عند إجراء تعاقداتها المالية. وهذا بدوره سيسهم في بناء هياكل تمويلية متوازنة لها، بما يمكنها من البقاء في دنيا الأعمال.

٢- الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من أن متطلبات الواقع العملي لبيئة بعض شركات المساهمة يبين أن فشلها يرجعُ في الأساس إلى الفشل المالي وعدم التوزان المالي لهياكلها التمويلية، نتيجة لعدم قدرتها على ترشيد تعاقداتها المالية، واختيار الهياكل التمويلية المناسبة لظروفها الداخلية والخارجية المحيطة بها، مما يتطلب معه ضرورة العمل على ترشيد تلك التعاقدات باستخدام إطار مقترح علمي ورصين لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، لأنها تعد مصدرا مهما من المصادر التي تسهم في إنجاح شركات المساهمة، والعمل على مساعدة متخذي القرارات بهذه الشركات في تطبيق الاستراتيجية لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية عند إجراء تعاقداتها المالية.

رابعاً- أهداف البحث:

يمكن بلورة الهدف الرئيس للبحث في "اقتراح إطار متكامل لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتطوير دورها لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، ومحاصرة مخاطر الهياكل التمويلية بها، مع اختبار هذا الإطار ميدانيا على هذه الشركات". وينقسم هذا الهدف الرئيس إلى أهداف ثلاثة فرعية على النحو الآتي:

١. رؤية تأصيلية عن دور المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية المتعلقة بتمويل شركات المساهمة.
٢. صياغة الإطار المقترح والعمل على بنائه لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتطوير دورها، وهذا من شأنه أن يرشّد التعاقدات المالية بشركات المساهمة.
٣. اختبار الإطار المقترح ميدانيا على بعض شركات المساهمة العامة المصرية؛ لتبيان مدى صلاحيته للتطبيق من عدمه، ومدى قدرته على تحقيق أهدافه المنشودة.

خامساً- فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، يتأسس البحث على فرضين:

١. **الفرض الأول**: لا تفي المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- بمتطلبات متخذ القرارات في شركات المساهمة لترشيد التعاقدات المالية، وذلك في ضوء التطورات الحديثة والمتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة.
٢. **الفرض الثاني**: لا يسهم الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها.

سادساً- منهج البحث:

يقوم منهج البحث على الجمع بين المنهجين الآتيين:

١- **المنهج الاستقرائي**: لدراسة دور المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، من خلال استقراء ما ورد في الفكر المحاسبي والمؤلفات العلمية المتخصصة في مجال التعاقدات المالية وتمويل الشركات والمعلومات المحاسبية، وذلك من خلال عدد من المصادر: الكتب والدوريات العلمية، والأبحاث، والندوات، ومواقع شبكة المعلومات العالمية، والإصدارات عن المنظمات المهنية، وتحليل هذه المساهمات العلمية والاستفادة منها.

٢- **المنهج الاستنباطي**: لتصميم إطار مقترح متكامل لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتطوير دورها، يستهدف ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، ومحاصرة مخاطر الهياكل التمويلية بها، واستنتاج أثره في أداء متخذي القرارات بشركات المساهمة في ترشيد التعاقدات المالية عن طريق إجراء دراسة ميدانية من خلالها تُجمع البيانات، وتُحلل، مما يؤدي إلى استخلاص النتائج بالاعتماد على الأساليب والأدوات العلمية الحديثة.

سابعاً- الدراسات والبحوث السابقة:

أجريت بعض الدراسات والبحوث ذات الصلة بأبعاد المشكلة موضوع البحث. وفيما يأتي عرض مختصر لأهم هذه الدراسات. ونتتبع العرض زمنياً، لمتابعة التطورات التي حدثت على مستوى المناهج والنتائج. ومن ثم ندوّن بعض التعليقات التي تحدّد معالم الفجوة البحثية:

(أ) استقراء الدراسات السابقة:

تناولت دراسة Lakshmanan (2013): الدور الذى تلعبه المحاسبة المالية في التعاقدات بين مختلف أطرافها والتخفيف من مشاكل الوكالة. وتوصلت إلى أهمية الاعتماد على البيانات المحاسبية في تحديد الشروط التعاقدية، لتوفيرها مؤشرات مالية وغير مالية تمكن من التوصل إلى مزايا تعاقدية، وبالرغم من دورها المهم، إلا أنها لم تُعد كافية لتلبية احتياجات ورغبات مستخدميها، وأوصت تلك الدراسة بضرورة تحسين المعلومات المحاسبية للقيام بدورها المنشود، وإبراز دورها التعاقدي الفعال مع ضرورة امتزاجها بكافة المتغيرات البيئية المحيطة.

وناقشت دراسة Hans et al (2016): أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في التعاقدات المالية من منظور نظرية التعاقد غير الكامل، وتوصلت إلى أن أهم المخاوف من التعاقدات غير الكاملة، وجود مجالات للسلوك الانتهازى عند إعادة التفاوض المستقبلي، وأن المعلومات المحاسبية بصورتها التقليدية تفشل في تلبية إحتياجات مستخدميها لترشيد التعاقدات المالية، وأوصت تلك الدراسة بالمزيد من البحوث المستقبلية في مجال البحوث التطبيقية، وترسيخ وتفعيل دور المعلومات المحاسبية في التعاقدات المالية بغية ترشيدها.

وقامت دراسة Masako & Mingcherng (2019): بتحليل دور المعلومات المحاسبية في تعاقدات الديون المثلي مع المقرضين المستنيرين، وكيفية الاعتماد على المؤشرات المحاسبية في تعاقدات الديون، وأظهرت النتائج أن المقرضين لا يميلون إلى المستوى الأمثل من التعاقد في ظل عدم كفاية المعلومات المحاسبية وعدم تميزها بالصدق، لعدم امكانية الوقوف على التقييم الملائم للقدرة الائتمانية للمقترضين، وبالتالى تتشدد في التعهدات والإجراءات التعاقدية، وأوصت بضرورة تقديم المعلومات المحاسبية بشكل أكثر ملائمة ومناسبة لإحتياجات مستخدميها لتعزيز التعاقد.

واستهدفت دراسة محمود (٢٠١٩): تحليل أثر جودة القوائم المالية على تكلفة أموال الملكية، وتوصلت إلى أن جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية تؤثر على تقييم المشاركين في الأسواق المالية للتدفقات النقدية المستقبلية، كما تؤثر على قرارات الشركة، فضلاً عن وجود علاقة عكسية ومعنوية بين جودة هذه القوائم وتكلفة أموال الملكية، وأوصت تلك الدراسة بضرورة العمل على زيادة مستوى جودة القوائم المالية من أجل تحقيق العديد من الآثار الاقتصادية الايجابية للشركات، والتي من أهمها تخفيض تكلفة أموال المكلية.

واهتمت دراسة Anne et al (2019): بتحليل البنود والشروط غير المعتادة في تعاقدات الديون، وتوصلت إلى أن تحديد تلك البنود يعتمد على القدرة التنبؤية للأداء المستقبلي للمقترضين، وهو ما يتطلب ضرورة تفهم الدور الهام للمعلومات المحاسبية في تصميم تلك التعاقدات، وأوصت بالمزيد من الأبحاث المستقبلية لتحسين وتفهم الدور التعاقدي الهام للمعلومات المحاسبية في إدارة التفاوض، لتجنب الانتهاكات التعاقدية وللتوصل لتعاقد مالي فعال.

وناقشت دراسة Peter et al (2020): تقييم دقة المعلومات المستقبلية في تفاوضات تعاقدات الديون، نظراً لأهميتها في تقييم الأداء المستقبلي للمقترض وسلامة التعاقدات، وتوصلت إلى أهمية المعلومات المستقبلية في تفاوضات التعاقدات بين المقرض والمقترض، حيث تؤثر على القدرة التنبؤية لتقييم الأداء المستقبلي وتكلفة الإقتراض، وأوصت بضرورة التركيز على إنتاج معلومات ذات صبغة مستقبلية دقيقة لمواجهة مشاكل عدم التأكد، وتسهيل إجراءات التفاوض للتعاقدات الديون.

وعالجت دراسة Yiwei (2020): دور البيانات المحاسبية في تعاقدات الديون، وإعادة التفاوض المستقبلي للمواثيق والتعهدات المالية في ضوء نظرية التعاقدات غير الكاملة، وتوصلت إلى أن أهم أسباب إعادة التفاوض المستقبلي صعوبة التنبؤ بمعظم الحالات المستقبلية في ظل ظروف عدم التأكد والأجل الطويل، كما تؤثر الأخطاء في المعلومات المحاسبية، وعدم كفايتها على القدرة التفاوضية للمقترضين للتوصل إلى تعاقدات مناسبة، وأوصت بالمزيد من الدراسات المستقبلية لتوثيق وتعزيز الدور الهام التعاقدي للمعلومات المحاسبية في مجال تعاقدات الديون، والتصدي لمشاكل التعاقدات غير الكاملة.

واستهدفت دراسة Richard & Stephen (2020): تحليل الإطار المفاهيمي للمحاسبة بالتركيز على عدم التأكد، من خلال مراجعة معايير المحاسبة الدولية، وتوصلت إلى عدم كفاية المحاسبة بوضعها الحالي لمواجهة مشاكل عدم التأكد، بسبب تقليدية المفاهيم، وعدم كفاية خصائص المعلومات للتعزيز من قيمتها التنبؤية، وأوصت بضرورة زيادة البحث الأكاديمي ومجالس المحاسبة في هذا الاتجاه، من أجل تقديم معالجات لقضايا عدم التأكد، ولتعزيز من قدرة المحاسبة على القيام بأهدافها.

كما ناقشت دراسة Stefano et al (2021): تقييم منفعة المعلومات المحاسبية المالية من خلال إجراء دراسة استقصائية والعديد من المقابلات مع المهتمين بجودة المعلومات المحاسبية، وجاءت النتائج في أنها أقل فائدة في بعض القرارات، بسبب سوء استغلالها من قبل إدارة الشركات وعدم الاهتمام بدورها، وبالرغم من قصور تلك المعلومات المحاسبية فإنها لا تزال مرشدا رئيسيا في عملية صنع القرارات والتخفيف من مشاكل عدم التأكد المستقبلي، وأوصت بضرورة إعادة هيكلة المعلومات المحاسبية لتلبية الأهداف المنشودة من أجلها.

وتناولت دراسة Colleen et al (2021): دور المعلومات المحاسبية في تعاقدات الديون مع مراعاة قانون الدولة للتعاقدات، وتوصلت إلى أن نظرية العقد تؤكد على أن التعاقدات القائمة على معلومات المحاسبية سليمة تساعد على حل الصراعات بين مختلف المصالح وتحقيق التوازن بين المقرضين والمقترضين ، وعدم وجود بيانات محاسبية مناسبة قد يؤدي إلى تعاقدات غير ملائمة تؤدي إلي تبديد حقوق السيطرة واتخاذ القرارات، خاصة مع ضعف عملية الرقابة على تنفيذ تلك التعاقدات، كما أنه وجود قانون للدولة قد يكون مرجع لكافة شروط تعاقدات الديون في ظل نظرية التعاقدات غير كاملة حيث يصعب إدراج كافة الشروط بالتعاقدات، لصعوبة الإلمام بكافة الظروف المستقبلية، وأوصت بالمزيد من البحوث حول تدنية مخاطر التمويل والتعاقدات المالية.

واستهدفت دراسة Salehi (2022): مراجعة نقدية لدور المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات من خلال مراجعة كافة الأدبيات والمؤلفات المهتمة بمهنة المحاسبة، وتوصلت إلى قصور الدور المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات بسبب عدم ثقة المدراء في تلك المعلومات، لعدم تقدمها بالشكل المناسب وعدم الاتجاه نحو زيادة جودتها وعدم قيامها بدورها المنشود، وأوصت تلك الدراسة بضرورة الاتجاه نحو تحسين جودة المعلومات المحاسبية ونشر الوعي بأهميتها لدورها الفعال في ترشيد مختلف القرارات.

وناقشت دراسة على وآخرون (٢٠٢٢): جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات التمويلية، توصلت إلى أن المعلومات المحاسبية ذات الجودة المناسبة تساعد في عملية ترشيد القرارات التمويلية حيث تقدم بصورة دورية للمستخدمين لترشيد تلك القرارات، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد السياسات التمويلية، والاهتمام بتحسين جودة المعلومات المحاسبية عند تقييم بدائل القرارات التمويلية.

وتناولت دراسة Regina & Munasingh (2022): الإطار المفاهيمي للمعلومات الزايدة Information Overload من خلال مراجعة بعض الأدبيات في مجال المحاسبة والمراجعة، وتوصلت أن المعلومات المحاسبية تعد موردا هاما في أي منظمة، ولإتخاذ قرارات فعاله لذا يلزم معالجة تلك المعلومات المعالجة السليمة دون تعقيد حتى تمكن مستخدميها من الربط بين مختلف الأبعاد لترشيد القرارات، كما يجب أن تتميز بخاصية القابلية للفهم، وأوصت بإجراء المزيد من الدراسات حول تطوير المعلومات بما يمكنها من القيام بدورها في تدنية مخاطر الأعباء الزايدة على تلك المعلومات.

وناقشت دراسة Robert (2023): كيفية استخدام التعاقدات المالية كسلوك لإدارة المخاطر عند تمويل الشركات، وتوصلت إلى أن العناية بالتعاقدات المالية من حيث تناولها كافة الجوانب وتحقيق التوازن لمختلف الإطراف، قد تساعد على حل مشاكل تضارب المصالح وتحقيق الموائمة بين قرارات الاستثمار والتمويل المستقبلية، وتكون مصدر ثقة لحل كافة الخلافات دون تحقيق اضرار بحقوق السيطرة واتخاذ القرارات، وأوصت بضرورة الرجوع لتعاقدات مالية نموذجية كإرشادات يستند عليها عند اتخاذ قرار التمويل وتحقيق التوازن في الهيكل التمويل، مع الاهتمام باتخاذ التدابير المناسبة عند تمويل الشركات.

(ب) التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الدرسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، يمكن استنتاج ما يأتي:

١- أن قضية التعاقدات المالية المتعلقة بتمويل الشركات من أهم الموضوعات المحاسبية المعاصرة، لتأثيرها المباشر في قيمة الشركة ومستقبلها واستقرارها المالي؛ لتعلقها بظروف المستقبل وما يصاحبه من مشاكل عدم التأكد والأجل الطويل، ويزداد الأمر خطورة في ظل نظرية التعاقدات غير الكاملة.

٢- بالرغم من إجماع معظم الدراسات والبحوث السابقة على أهمية المعلومات المحاسبية في مواجهة مشكلة ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، لما لها من دور إيجابي في سلامة القرارات المتخذة، فإنها بحالتها الراهنة لم تؤدّ دورَها على الوجه المنشود لترشيد هذه التعاقدات، لعدم قدرتها على تقديم حلٍ لمشكلة عدم التأكد، ومخاطر التعاقدات غير الكاملة، كما تعرضت لعدد من الانتقادات التي حالت دون الاستفادة من دورها ومميزاتها بشكل كامل.

٣- أوصت كثير من الدراسات السابقة بإجراء المزيد من البحوث المستقبلية لتفعيل وتطوير دور المعلومات المحاسبية؛ بهدف ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة ومحاصرة مخاطر هياكلها التمويلية ومساعدتها على بناء هياكل تمويلية متوازنة. والاتجاه نحو ترسيخ وتوثيق الدور المهم للمعلومات المحاسبية في هذا المجال، والبحث عن مفاهيم ومبادئ وأساليب معاصرة ومتطورة، لإدخال التحسينات عليها لتلائم هذه التحديات الملقاة على عاتقها في هذا المجال.

(ج) ما يميز هذا البحث والفجوة البحثية:

١. أن المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- تعجز عن تلبية احتياجات متخذي القرارات بشركات المساهمة عند إجراء التعاقدات المالية، لتفادي المخاطر والتحديات والقيود المرتبطة بها، وكذا المساهمة في اختيار التعاقدات المناسبة للظروف البيئية المحيطة بهذه الشركات، والتي تجنبها الوقوع في المشكلات والأزمات المالية نتيجة للخلل في هياكلها التمويلية، والتي تؤثر في استمرارية وقيمة الشركة المساهمة حاليا ومستقبلا.

٢. أن معظم الدراسات والبحوث السابقة ركزت على أهمية المعلومات المحاسبية وضرورة تطويرها وتحسينها، وتفتقر إلى الكيفية التي يمكن الاعتماد عليها في تحسين هذه المعلومات وتطوير دورها، لتفي بحاجات متخذي القرارات لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة. لذا يسعى هذا البحث إلى تقديم إطار مقترح متكامل لتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الاستفادة من مختلف مجالات المعرفة وربط علوم المحاسبة بالعلوم الأخرى ذات الصلة لتعظيم دورها النفعي وتلبية احتياجات متخذي القرارات من المعلومات المناسبة لترشيد هذه التعاقدات وبناء هياكل تمويلية متوازنة للشركات المساهمة.

٣. يختبر البحث الإطار المقترح عمليا، للوقوف على مزيد من الآراء حول كفاءته وفاعليته في تحقيق أهدافه المنشودة من ترشيد التعاقدات المالية بهذه الشركات، والتعرف على صلاحية تطبيقه من عدمه، وأثره على الهياكل التمويلية بشركات المساهمة العامة بجمهورية مصر العربية.

ثامناً- خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهميته، وتحقيقاً لأهدافه، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة مباحث متكاملة على النحو الآتي:

المبحث الأول: رؤية تأصيلية حول التعاقدات المالية بشركات المساهمة.

المبحث الثانى: تقييم دور المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة.

المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول
رؤية تأصيلية حول التعاقدات المالية بشركات المساهمة

تمهيد:

تُعد التعاقدات المالية المتعلقة بتمويل شركات المساهمة أحد المقومات الأساسية لاستمرارها في دنيا الأعمال، كما ازدادت أهميتها بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه هذه الشركات في ظل البيئة الديناميكية، ونظراً لكون هذه التعاقدات من أهم القرارات الإستراتيجية التي تؤثر على مستقبل تلك الشركات، يتناول هذا المبحث مفهوم التعاقدات المالية وأهميتها، وأنواعها ومخاطرها، والمشكلات والتحديات التي تواجة عملية ترشيدها، من خلال المحاور الآتية:

أولاً- مفهوم التعاقدات المالية في شركات المساهمة وأهميتها:

١- مفهوم التعاقدات المالية في شركات المساهمة:

يتكون مصطلح التعاقدات المالية من شقين، الشق الأول، وهو "التعاقد" ويقصد به –عموماً- اتفاق إرادتين أو أكثر على إحداث آثار قانونية متمثلة في إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو انهائه، ويحكم هذا الاتفاق العلاقة الفنية والمالية والقانونية بين أطرافه، وإذا نشأ التعاقد صحيحاً مستوفياً لكامل أركانه وشروطه، رتب مختلف آثاره القانونية، وبالتالى كسب قوته الملزمه لأطرافه، ويترتب عن ذلك قاعدة العقد شريعة المتعاقدين، والتي تعني أن العقد يلزم المتعاقدين كما يُلزمهما القانون (الهوساوى، ٢٠١٤).

أما الشق الثاني، وهو "المالي" ويتعلق بكافة النواحي المالية للشركة المساهمة، ونظراً لتنوع التعاقدات المالية وتعددها، يقتصر البحث على دراسة وتعريف التعاقدات المالية المتعلقة بالهيكل التمويلي للشركات المساهمة– بما يخدم أهدافه- وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية دون التطرق إلى التعاقدات المالية الأخرى، باعتبارها ذات أهمية بالغة في إنجاح تلك الشركات واستمراريتها في المستقبل، ولقد تباينت الآراء بين الكتاب والمتخصصين حول تعريف التعاقدات المالية، فيعرفها Jason:على أنها "علاقة ثنائية بين دائن ومدين، تنظم كيفية انتقال الأموال بينهما خلال مدة التعاقد" (Jason, 2014)، وعرفها الحاج: على أنها "عملية الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة" (الحاج، ٢٠١٠).

ومع تطور أهداف التعاقدات المالية المتعلقة بالهيكل التمويلي للشركات المساهمة خلال العقدين الأخيرين، تطورت النظرية التقليدية لمفهومها والمقتصرة على الحصول على الأموال إلى دراسة الأموال والمفاضلة فيما بينها من ناحية التكلفة والعائد والمخاطرة، والاختيار فيما بينها لضمان التغلب على التحديات والمخاطر المالية المستقبلية لهذه الشركات، ومع تغير هذه النظرة يرى بعض الباحثين أن نشاط التعاقدات المالية: هو نشاط حيوي واستراتيجي يسهم في بناء الإستراتيجية المالية للشركة المساهمة، ويسعى إلى البحث عن أفضل مصادر التمويل بناءً على العديد من المعايير والعمل على التوصل إلى شروط تعاقدية مناسبة، وأيضاً المتابعة نحو توظيف الأموال، بما يضمن تعظيم قيمة الشركة المساهمة حالياً ومستقبلاً (Robert, 2023- Ayad & Mustafa, 2015) .

وبناءً على ما تقدم يستنتج الباحث مفهوم شامل للتعاقدات المالية وهو: التعاقدات التي تبرمها الشركة المساهمة مع أصحاب رؤوس الأموال من أجل سد الفجوة التمويلية الموجودة بهيكلها التمويلي، أو بناء على دراسات جدوى في حالة البدء في استثمارات جديدة، وتشمل المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة والتفاوض من أجل التوصل إلى مجموعة من الشروط والتعهدات التي تحكم العلاقة الفنية، والمالية، والقانونية في الوقت الحالي والمستقبلى بين أطراف التعاقد، بما يضمن التنفيذ السليم لأطراف التعاقد.

٢- أهمية التعاقدات المالية في شركات المساهمة:

لا توجد ناحية من نواحي اتخاذ القرارات لها أهميتها القصوى لإنجاح شركات المساهمة وتطويرها، قدر القرارات المتعلقة بالتعاقدات المالية والتي من خلالها يتم تحديد الهيكل التمويلي المتوازن لهذه الشركات، ويمكن بلورة هذه الأهمية في النقاط الآتية (عيروط، ٢٠١٧- Hassan et al, 2016) :

أ. تحتل التعاقدات المالية مكانة مهمة في صياغة الاستراتيجية المالية للشركات المساهمة، فهى تعد من أهم العناصر المتحكمة في المستقبل المالي للشركات.

ب. تمكّن شركات المساهمة من التوصل إلى هيكل تمويلي متوازن، وذلك عن طريق تدبير الاحتياجات المالية بأقل التكاليف وفي الوقت المناسب وبأعلى ربحية ممكنة، بجانب الحد من المخاطر المالية والتوازن بين مختلف عناصره، وبما يعظم من قيمة الشركة وتوازنها المالي حالياً ومستقبلاً.

ج. تساعد التعاقدات المالية الرشيدة الشركة على التأقلم مع المحيط المالي من خلال استغلال الفرص المتاحة وتجاوز التهديدات الممكنة، والمحافظة على الشركة من الانهيار والارتباط المالي، والسلوك الانتهازي الذي يهدد حقوق السيطرة واتخاذ القرارات مستقبلاً.

د. تساعد التعاقدات المالية على سدّ الاحتياجات المالية للشركة سواء أكانت احتياجات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، فبدونها لا يمكن للشركات المساهمة البقاء والنمو في دنيا الأعمال.

ه. تؤثر التعاقدات المالية على قيمة الشركة المساهمة، بما تتضمنه من التصرفات المالية التي يترتب عليها الحصول على الأموال واستثمارها في مجالات مختلفة، كما أن الفشل في اختيارها سيؤدى حتماً إلى انهيار الشركة المساهمة بغض النظر عن كفاءتها الفنية والإدارية.

ثانياً- أنواع التعاقدات المالية ومخاطرها في شركات المساهمة.

تتخذ التعاقدات المالية تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لآخر حسب الهدف المنتظر من التصنيف، ويركز البحث على معياري الملكية والزمن معاً لتصنيفها، لبيان خصائص كل مصدر تمويل والمخاطر المرتبطة به، وذلك على النحو الأتي:

١- أنواع التعاقدات المالية قصيرة الأجل ومخاطرها في شركات المساهمة:

يقصد بالتعاقدات المالية قصيرة الأجل: التعاقدات التي تبرمها شركات المساهمة مع أصحاب رؤوس الأموال، وتحصل من خلالها على الأموال اللازمة لتمويل أنشطاتها الجارية والتزاماتها قصيرة الأجل، وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن عام، وتتعدد أنواع تلك التعاقدات ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- الائتمان التجارى: هو تمويل قصير الأجل تحصل عليه الشركة من الموردين، ويمتاز بسهولة الحصول عليه مقارنة بالائتمان المصرفي حيث يتم دون إجراءات وتعهدات رسمية، ، ويعد أقلّ تكلفة، كما يوفر السيولة النقدية للشركات المساهمة، أما عن مخاطره بالرغم من أنه تعاقد مالى غير مكتوب بشروط محددة، إلا أنه يعد من أخطر التعاقدات، وخاصة إذا لم تحسن الشركة استخدامه، فعدم الوفاء بسداد التزاماتها يترتب عليه فَقْد مصداقيتها، والتأثير على سمعتها في السوق، وهذا الأمر إذا طال أمده فقد يخرجها كلياً من دينا الأعمال (Mauro et al, 2017).

ب- الائتمان المصرفي: هى التعاقدات المالية التي بمقتضاها تحصل شركة المساهمة على تسهيلات مصرفية سواء كانت في شكل نقود أو صور أخرى من المؤسسات المالية، وغالباً ما تكون مقابل فوائد تتحملها الشركة، ويعد أقل تكلفة من الائتمان التجارى وأكثر مرونة لكونه في صورة نقدية، وأما عن مخاطره فتتمثل في أن شروطه وإجراءاته صعبة ويتضمن أعباء مستقبلية، فقد يتطلب تقديم ضمانات ورهونات حيث تضع البنوك شروطاً وتعهدات في التعاقدات تعوق حركة الشركة مستقبلاً في إدارة اصولها (Darush & Peter, 2015).

٢- أنواع التعاقدات المالية طويلة الأجل ومخاطرها في شركات المساهمة:

يقصد بالتعاقدات المالية طويلة الأجل: التعاقدات التي تبرمها شركات المساهمة مع أصحاب رؤوس الأموال، وتحصل من خلالها على الأموال اللازمة من أجل تمويل أنشطاتها الاستثمارية والتزاماتها طويلة الأجل، ويتميز هذا النوع من التعاقدات بكونه يستحق بعد فترة طويلة نسبياً حيث تمتد إلى أكثر من سنة، ويمكن تقسيم التعاقدات المالية طويلة الأجل إلى:

أ- **مصادر التمويل الداخلي:** ويقصد به مجموعة الموارد المالية التي يمكن أن تحصل عليها الشركة بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وتتمثلُ في الأرباح المحتجزة والإهلاك والاحتياطيات المختلفة، وتتميز بأنها لا يحمل أعباء تعاقدية، ولا يترتب على استخدامها أي رهونات للأصول، ويحقق للشركة درجة عالية من المرونة لاتخاذ قراراتها، ويقلل من انتهاك حقوق السيطرة واتخاذ القرارات، أما عن مخاطرها فقد تسيء إدارة الشركة استخدامها لعدم خضوعها للرقابة، وعدم ارتباطها بتعهدات وشروط تعاقدية وتكلفة، كما أن استخدامها لا يترتب عليه أية وفورات ضريبية، ولها تكلفة ضمنية تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الحدية للمصادر الأخرى أو للأموال البديلة لهذا المصدر (القريشي، ٢٠١٢).

ب - الاقتراض طويل الأجل (التمويل بالدَّين): وأهم أشكال هذه التعاقدات ما يلي:

- **التأجير التمويلي:** وهو تعاقد مالي، بمقتضاه تقوم الشركة المالكة لأصل معين بتأجيره لفترة متفق عليها إلى شركة أخرى – مستأجرة- مقابل حصولها على أقساط معينة في تواريخ استحقاق محددة، ومن أهم ما يميزه إعطاء مرونة أكثر لتملك الأصل في نهاية مدة العقد، أما عن مخاطره تعاقد مالي مركب ذو طبيعة خاصة يتطلب قواعد قانونية ومحاسبية وضريبية، وصعوبة إلغاء عقد التأجير قبل إنهاء مدته، كما أن تكلفة الإيجار غالباً ما تكونُ أكبر من تكلفة الاقتراض المباشر، فضلاً عن أن عدم ملكية الأصل لا يمكن الشركة من حرية التصرف (Bugra & Judson 2019).
- **القروض طويلة الأجل:** ويقصد بها التعاقدات المالية التي تبرمها الشركة مع المؤسسات المالية وتحصل من خلالها على الأموال اللازمة– القرض- وغالباً ما تستحق بعد فترة طويلة من الزمن، وتلتزم الشركة بتسديد فوائد دورية طيلة سنوات القرض إضافة إلى أصل القرض في ضوء ما تم الاتفاق عليه، ومن مخاطر هذه التعاقدات، قد تنطوى على مخاطرة عالية حيث تتطلب تقديم ضمانات عالية، كما أن سداد أعبائها يستغرق فترة طويلة، مما قد يعرض الشركة إلى الاستنزاف النقدي ومشاكل السيولة، كما أن الفشل في سداد الفوائد وأصل القرض قد يعرضها لمخاطر الإفلاس، كما يتضمن هذا التعاقد مخاطر تعاقدية، تتمثل في تعهدات وشروط مستقبلية تفرض قيوداً على قرارات الشركة المستقبلية (Florian, 2020).
- **السندات**: عبارة عن تعاقد مالي يتم إبرامه بين الشركة المصدرة – المقترضة- والمستثمر – المقرض- وبموجبه يقرض المستثمر مبلغاً من المال للشركة ثمناً لحيازة هذا السند، وفي المقابل تلتزم بدفعات مالية دورية من الفوائد، إضافة إلى سداد أصل الدين في تاريخ استحقاقه لصالح حامل السند، ومن مخاطرها قد يؤدى فشل الشركة في الوفاء بالتزاماتها تجاه السندات تعرضها لمخاطر السيولة والإفلاس، كما أن زيادة الاعتماد عليها، باعتبارها أداة دين يزيد من مخاطر الرفع المالي، كما قد يتضمن عقد السند بعض الشروط والتعهدات المستقبلية التي تعيق حرية الشركة في التصرف في أموالها، وفي اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية (Ivo & Beau, 2018).

ج- **رأس المال المملوك (التمويل بالملكية):** يتكوّن من الموارد المالية التي يقدمها المالكون سواء لبدء نشاط الشركة أو زيادة رأس مالها، وعادة ما تكون في شكل أسهم عادية أو ممتازة:

- **الأسهم العادية:** يُعرف السهم العادي على أنه، تعاقد مالي تصدره شركة المساهمة يُمثل صك ملكية يثبت ملكية حاملها لجزء من الشركة، وذات قيمة اسمية ودفترية وسوقية، وكذلك قيمة عند التصفية، تتميز بأنها لا يترتب علية أية تكلفة أو التزام تجاة (الغير) مقابل استخدام الأموال، كما يسهم إصدارها في زيادة حقوق الملكية وبالتالي تقوية المركز المالي وتفادى فرض بعض القيود والشروط المالية على الشركة،أما عن مخاطرها، فتكلفة إصدار الأسهم أكبر من تكلفة الاقتراض، كما لا يترتب على استخدامها وفورات ضريبية، وفقدان السيطرة على القرارات المستقبلية وإدارة الشركات، لفرض الرقابة على أنشطة الشركة (Giovanna & Luca, 2019).
- **الأسهم الممتازة:** يطلق عليها أوراق مالية مهجنة تجمع بين خصائص الأسهم العادية والسندات، فهي تحمل خصائص الأولى من حيث كونها حق ملكية، ومصدر تمويل دائم ولها قيمة اسمية ودفترية وسوقية، وتتميز عنها بأن لها الأولوية في مجال توزيع الأرباح وعند تصفية الشركة، وتحمل خصائص الثانية من حيث كونها تمثل تعاقدات مالية يترتب عليها التزاما ثابتاً على الشركة، ونظرا لعدم اشتراك حملة الأسهم الممتازة في التصويت، فان إصدارها لا يؤثر على إدارة الشركة، ولا تتعرض الشركة لمخاطر الإفلاس والسيولة، كما لا تحتاج عند إصدارها إلى رهن الموجودات، أما عن مخاطرها تكلفتها مرتفعة مقارنة بالديون، كما لا تحقق أية وفورات ضريبية، وقد يتضمن عقد إصدار السهم شروطاً معينة قد يؤثر على حقوق السيطرة واتخاذ القرارات المستقبلية (Cheol et al,2019).

ثالثاً- الصعوبات والمشكلات التي تواجة شركات المساهمة عند إجراء التعاقدات المالية:

من خلال مراجعة المؤلفات والكتابات الحديثة حول التعاقدات المالية وتمويل شركات المساهمة، يمكن تحديد أهم المحددات والصعوبات والمشكلات التي تحد من قدرة تلك الشركات عند ترشيد تعاقداتها المالية في الآتى:

١- مشكلة التعاقدات المالية غير الكاملة:

تزداد خطورة التعاقدات المالية في ظل نظرية التعاقدات غير الكاملة، والتي تعني في الأصل أن أطراف التعاقد يضعون تنظيماً لكل المسائل التنظيمية والشروط والتعهدات المستقبلية التي يتضمنها موضوع العقد، ويحددون ما ينشأ عنه من حقوق والتزامات لأطراف التعاقد، ومع ذلك في الواقع العملي، يصعب إدراج أو تصوير كافة تلك الشروط والتعهدات المستقبلية موضوع العقد ضمن التعاقد المالي الأولي، ويرجع ذلك للأسباب الأتية (Hans et al, 2016- Dean, 2019):

أ- عدم إلمام المتعاقدين لكافة البنود التفصيلية والشروط والالتزامات التعاقدية، لذا قد يغفلان عن بعض التعهدات المهمة ضمن التعاقد المالي.

ب- صعوبة قيام أطراف التعاقد بتصوير كافة التعهدات والشروط المستقبلية ضمن التعاقد المالي، نظراً لتعلق هذه التعاقدات بفترة زمنية مستقبلية سواء قصيرة أو طويلة الأجل، مما يصعب التنبؤ بها جميعاً، وإداركها قبل حدوثها في ظل ظروف عدم التأكد.

ج- إدارج كافة البنود والاحتمالات والتعهدات المستقبلية التي ينظمها التعاقد يتطلب وقتا وتكاليف باهظة، قد يصعب تحملها من قبل الشركة المساهمة عند إجراء التعاقد المالي.

د- وجود بعض الأخطاء في التقديرات والقياسات المحاسبية ونقص المعلومات، بما يؤثر على القدرة التفاوضية للشركة المساهمة عند إبرام التعاقد المالي.

كما تتنبأ هذه النظرية، بوجود مجالات لإعادة التفاوض المستقبلى وتعديل ومراجعة العديد من الشروط والتعهدات المستقبلية، لترك العديد من التفاصيل والاحتمالات المستقبلية خارج العقد الأصلي، وهو ما يخلق مجالا للسلوك الانتهازى قد يهدد حقوق السيطرة واتخاذ القرارات، ويزيد من حدة هذه المشكلة- عدم اكتمال العقود- أن الجهات القضائية في معظم بلدان العالم لا تتدخل في الشئون الخاصة بشركات المساهمة إلا في حالات الخرق الصريح للعقود، الأمر الذي يفرض على تلك الشركات ضرورة أن تولي اهتماماً بالغاً بتعاقداتها المالية من أجل ترشيدها.

٢- مشكلة عدم التأكد المصاحبة للتعاقدات المالية بشركات المساهمة:

ترتبط التعاقدات المالية للشركات المساهمة بالمستقبل، والمستقبل مرتبط بعدم التأكد، الأمر الذي يثير مزيدا من القلق والمخاوف، ويزداد الأمر خطورة في ظل عدم توافر المعلومات الكافية من أجل وضع احتمالات أفضل للمستقبل، وعدم وجود نظريات توفر الأسس والمبادئ والمعايير العلمية الكافية لوضع الضوابط الحاكمة لاختيار التعاقدات المالية المناسبة، لذلك فإن شركات المساهمة في حاجة دائمة وملحة من أجل التخطيط والإعداد الدقيق لمواجهة مشكلة عدم التأكد عند إجراء تعاقداتها المالية (Samuel & Steven, 2019).

٣- مشكلة الأجل الطويل للتعاقدات المالية بشركات المساهمة:

تواجه شركات المساهمة مشكلة الأجل الطويل عند ترشيد تعاقداتها المالية، فغالباً ما تغطي هذه التعاقدات فترة زمنية طويلة نسبياً من حياة الشركة المستقبلية، وقد تتغير الظروف البيئية المحيطة بالتعاقد، ويصبح غير مجدٍ للشركة، مما يعرضها للمزيد من المخاطر والأزمات المالية، وهو ما يخلق مصدرا من التردد لدى متخذى القرارات حول هذه التعاقدات، وهذا التردد من أهم أسبابه نقص المعلومات الملائمة لترشيدها (Margaret et al, 2013).

٤- قصور الخبرات المالية بشركات المساهمة عند إجراء التعاقدات المالية:

يعتبر أحد أهم أسباب الفشل في عملية ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، عدم كفاية الكوادر البشرية سواء الإدارية أو المحاسبية المدربه والمؤهلة علمياً وعملياً، لعدم إلمامهم بالمفاهيم والأساليب والمبادئ والنظريات العملية الحديثة لاختيار التعاقدات المالية المناسبة، واختلاف الأفق الزمنى بين معدى المعلومات المحاسبية ومستخدميها (Abdul-Baki & Haniffa, 2020).

٥- تجاهل متخذ القرارات الدور الفعال للمعلومات المحاسبية عند إجراء التعاقدات المالية:

يُعد عدم إدراك متخذي القرارات لأهمية الدور الفعال للمعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية، من أهم أسباب الفشل في ترشيدها، إلى جانب عدم اقتناعهم بأهمية هذا الدور، واتجاههم للبحث عن معلومات أخري نتيجة هذا التجاهل؛ ويرجع ذلك لنقص خبرتهم في تحليل المعلومات المحاسبية وتفسيرها، وعدم التوعية بأهمية دورها في ترشيد هذه التعاقدات، إلى جانب عدم وجود نظام معلومات محاسبى متكامل للتعامل مع كافة أبعاد هذه التعاقدات ومخاطرها، والتنبؤ بمشاكلها المستقبلية، لاعتماده على أسس ومفاهيم ومبادئ وأساليب تقليدية لا تتلاءم مع الواقع العلمي والعملي، وعدم الاهتمام بالمتغيرات الخارجية التي قد تُمثل فرص وتهديدات مستقبلية، تؤثر على قيمة الشركة وتوازنها المالي (Jia & Yohanes, 2019).

المبحث الثانى

تقييم دور المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة

تمهيد:

تعمل المعلومات المحاسبية داخل إطار اقتصادي واجتماعي وقانوني واسع النطاق، ومع وجود هذا الإطار فإن دورها الرئيسي يتمثل في مساعدة مستخدميها في إتخاذ القرارات المختلفة، ونظراً لكون المعلومات المحاسبية مورداً إستراتيجياً تعتمد عليه إدارة شركات المساهمة في تدعيم العملية الإدارية، يتناول هذا المبحث ماهية المعلومات المحاسبية وأهميتها ومعايير تقييمها والتحديات والمشكلات التى تواجهها عند ترشيد التعاقدات المالية بتلك الشركات، من خلال المحاور الأتية:

أولاً- مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها:

١- مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعددت المفاهيم التي تناولت مصطلح المعلومات المحاسبية، منها من عرفها على أنها "بيانات محاسبية تمت معالجتها بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام، لتصبح ذات قيمة في عمليات ترشيد القرارات والتنبؤ بالمستقبل"(معمري وحاج،٢٠١٩)، ويرى آخرون بأنها، "المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، وتوفر مؤشرات ذات معنى تستخدم في عملية ترشيد القرارات لمختلف مستخدميها، من خلال تخفيض حالة عدم التأكد المصاحبة لقرارتهم"(كورتل وخنطيط، ٢٠١٩) كما عرفها بعض الباحثين على أنها: مجموعة البيانات المحاسبية التي تم تفسيرها وتحليليها وتلخيصها ومعالجتها باستخدام نظام المعلومات المحاسبي حتى تكون ذات منفعة لمستخدميها في صنع القرارات(Shagari et al,2017).

وبناءً على ما تقدم، يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها: معرفة مستقاة من تحليل وتنظيم ومعالجة البيانات المحاسبية سواء المالية وغير المالية، تتناول مختلف الجوانب داخل الشركة، وإذا حسن تجهيزها وعرضها وتلخيصها وربطها لمختلف العناصر داخلها وخارجها، يكون لها أفضل الأثر في ترشيد مختلف قرارات الشركة، والإستخدام الأفضل لمواردها، بما يعظم من قيمتها الحالية والمستقبلية.

٢- أهمية المعلومات المحاسبية:

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية المناسبة في كونها وسيلة أساسية، وأداة فعالة بيد إدارة الشركة لإنجاز مهامها، وتحقيق أهدافها، وتتمثل هذه الأهمية في التالي (نور الدين وبن زاف، ٢٠١٩- Hendrik, 2019):

أ. تمثل المعلومات المحاسبية القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها إدارة شركة المساهمة في اتخاذ مختلف قراراتها الرشيدة وفقاً لإطار موضوعي.

ب. تساعد إدارة الشركات على القيام بمهامها الأساسية من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات، بما يمكنها من تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وتحقيق أهدافها، حيث توفر أسس المقارنة والمفاضلة بين البدائل المتاحة.

ج. تمكن إدارة الشركة من اختيار أفضل التعاقدات المالية المتعلقة بالهيكل التمويلي للشركات في ضوء إحتياجاتها المالية، وامكانياتها، وبما يحقق أهدافها المنشودة.

د. وسيلة لتحقيق التكامل والترابط بين مختلف نظم المعلومات الفرعية داخل الشركة، باعتبارها أداة الاتصال داخل الشركة، بهدف توفير قاعدة معلوماتية متكاملة لمساعدة متخذي القرارات على ترشيد مختلف قراراتهم.

ه. وسيلة لرفع القدرة المعرفية لإدارة الشركة ودعم خبراتها، بما يمكنهم من تعظيم القدرة التنافسية للشركة، فذكاء وقدرة الشركة التنافسية، يعتمد على الذكاء والقدرة المعرفية لأفرادها وإدارتها.

ثانياً- خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

بالرغم من أنه لا يوجد اتفاق بين مختلف الهيئات العلمية والمنظمات المحاسبية المعروفة عالمياً بشأن الخصائص الكيفية المطلوبة في المعلومات المحاسبية حتى تمتاز بالجودة اللازمة لاتخاذ القرارات بالشركات، إلا أن الكثير من الباحثين والكتاب المعاصرين يركزون في دراساتهم على أربع خصائص نوعية لتلك المعلومات لامكانية الاستفادة منها، والتي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) في ترتيب هرمي للأولويات التي يستلزم توفرها في هذه المعلومات حتى تمتاز بالجودة المطلوبة، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي (يونس،٢٠١٩- Annisa & Srihadi, 2021 - Philip, 2019):

١ – الخصائص الأساسية:

تتعلق الخصائص الأساسية بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال المساهمة في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذ القرارات وحالات التردد، وتتعلق بخاصتين رئيستين هما:

أ- **الملائمة**: تعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها أو مدى ارتباطها بالقرارات التي يتم اتخاذها، كما يقصد بها مدى قدرتها على مساعدة مستخدميها على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية، والعمل على تعزيز التوقعات الحالية، وينبثق من هذه الخاصية ثلاث خصائص فرعية تتمثل في: التوقيت المناسب والقيمة التنبؤية والتغذية العكسية.

ب- **الموثوقية (المصداقية)**: ويقصد بهذه الخاصية التأكيد بأن المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وإنها تعبر بصدق عما أعدت من أجله أو تمثل بصدق ما تزعم تمثيله حتى تكون مفيدة لمستخدميها، وينبثق من هذه الخاصية الملائمة ثلاث خصائص فرعية تتمثل في الصدق والأمانة في التعبير والقابلية للتحقق والحياد وعدم التحيز.

٢ – الخصائص الثانوية:

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسة هناك خصائص أخرى ثانوية يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية حتى تتمتاز بالجودة المطلوبة وتصبح أكثر فائدةً ونفعاً لمستخدميها، وتعطى مدلولاً أكثر:

أ- **القابلية للمقارنة:** أي أن يتم عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة بين فترة مالية وأخرى لنفس الشركة أو المقارنة مع شركات أخرى مماثلة، وكلما كانت للمعلومات قابلية للمقارنة ازدادت منفعتها بالنسبة للمستفيدين منها.

ب- **الثبات والاتساق:** تحتل هذه الخاصية أهمية كبرى في تحقيق القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وجعلها أكثر فائدة للمستخدمين، ويقصد بها إتباع نفس الطرق والسياسات المحاسبية في تسجيل الأحداث والانشطة الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، إذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك.

ثالثاً- معايير تقييم مدى صلاحية المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية:

يمكن استخلاص مجموعة من المعايير التقييمية المتكاملة للحكم على مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كركيزة أساسية لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة وإدارة مخاطر التمويل بها ، من خلال مراجعة الفكر المحاسبي والتمويلي المعاصر، وتتمثل أهم هذه المعايير فيما يلي (دواق وفرحات،٢٠١٩- Nizar et al, 2016):

١- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية:

تتحدد جودة المعلومات المحاسبية من زاوية المنفعة المستمدة منها، وتتمثل المنفعة في عنصرين هما، صحة المعلومة وسهولة استخدامها، وتقاس درجة منفعة تلك المعلومات في مجال ترشيد التعاقدات المالية بمدى توافقها مع حاجات متخذي القرارات للتصدى لمشكلات ترشيدها، وفي ضوء هذا المعيار، نجد أن المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة لم تعد تفي بإحتياجات مستخدميها للتصدي لمخاطر ترشيد التعاقدات المالية، الأمر الذي يحتم ضرورة الاتجاه نحو تفعيل دورها الهام (Akinniyi et al, 2018).

٢- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية:

تتمثل جودة المعلومات التنبؤية في مجال ترشيد التعاقدات المالية في مدى مقدرتها التنبؤية لتخفيض حالة عدم التأكد المصاحبة لهذه التعاقدات، وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين البدائل التعاقدات لإختيار أنسبها، وفي ضوء هذا المعيار لم تتمكن المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة في تقديم حلٍ لمشاكل عدم التأكد المصاحبة للتعاقدات المالية.

٣- معيار المساعدة على تحقيق ميزة تنافسية للشركة المساهمة:

ويقصد به مدى مساهمة المعلومات المحاسبية ذات الجودة في تحقيق ميزة تنافسية للشركات المساهمة عند إجراء تعاقداتها المالية، متمثلة في توفير ميزة معلوماتية لمتخذي القرارات لتدعيم قدرتهم التنبؤية والتفاوضية، للإختيار والتفاوض للتوصل إلى مصدر التمويل الملائم بأفضل الشروط والتعهدات التعاقدية المستقبلية من أجل تحقيق وفورات أخرى بخلاف الأرباح، متمثلة في تخفيض حجم القيود على حقوق السيطرة واتخاذ القرارات، وتجنب مخاطر هذه التعاقدات، وكذلك الالمام بالمتغيرات البيئية المحيطة بالشركة المساهمة وما تفرزه من فرص وتحديات يمكن استغلالها؛ الأمر الذي يفرض العديد من التحديات أمام المعلومات المحاسبية بهدف السعي نحو تحسين جودتها حتى تتلائم مع مهامها المستحدثة في مجالات ترشيد هذه التعاقدات للوفاء بمتطلبات هذا المعيار (Metin, 2019).

٤- معيار تدنية المخاطر والقدرة على المساهمة في إدارتها:

ترتبط التعاقدات المالية بالعديد من المخاطر، نظراً لتعلقها بمشاكل عدم التأكد والأجل الطويل، في ظل نظرية التعاقدات غير الكاملة، لذا يشترط معيار تدنية المخاطر لنجاح جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد هذه التعاقدات، أن تمكن إدارة الشركات من التصدى لتلك المخاطر، وهو ما يفرض تحديات جديدة عليها من أجل تحقيق هذه الغايات وللوفاء بمتطلبات هذا المعيار لتدنية هذه المخاطر إلى أقل حد ممكن، إلى جانب ضرورة البحث عن مفاهيم ومبادئ وأساليب مستحدثة لتحقيق الإدارة الاستباقية لتلك المخاطر (طلب والنهاري، ٢٠١٦).

٥- معيار القدرة على متابعة التعاقدات المالية في شركات المساهمة والرقابة عليها:

يقتضي هذا المعيار ضرورة توافر خصائص معينة للمعلومات المحاسبية تمكنها من مساعدة مستخدميها لمراقبة ومتابعة تنفيذ التعاقدات المالية وتعهداتها والخطط المتعلقة بها، بهدف التقييم المستمر، والوقوف على أية مخاطر أو انحرافات ومحاولة تجنبها، بما يضمن سلامة التنفيذ للتعاقد، وفي ضوء هذا المعيار لم تتمكن المعلومات المحاسبية بصورتها الحالية من القيام بتلك المهام الجديدة الملقاة على عاتقها، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاتجاه نحو تحسينها وتطوير دورها؛ بما يمكنها من تحقيق رقابة فعالة بأنواعها المختلفة، بحيث تساعد على وضع ضوابط ومعايير رقابية، لاكتشاف الانحرافات والمخاطر في الوقت المناسب وتبصير الإدارة على كيفية التصدي لها وتجنبها. (محمد ومحمد،٢٠٢٠).

رابعاً- الانتقادات الموجهة لدور المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية وتحدياته:

١- الانتقادات الموجهة لدور المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية:

تعرضت المعلومات المحاسبية لمجموعة من الإنتقادات التي حالت دون الاستفادة من مميزاتها بشكل كامل، وتحقيق وظيفتها النفعية في تلبية احتياجات متخذي القرارات عند إجراء التعاقدات المالية بشركات المساهمة، ويمكن تبيان أهم هذه الانتقادات في الآتي:

أ- **المعلومات المحاسبية ذات صبغة ماضية وحالية، ولا تهتم كثيراً بالمستقبل**: حيث الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي، والطرق والأساليب التقليدية لهذا القياس، يترتب عليها مواجهة سلسلة من القيود تحد من قدرتها في التنبؤ بالمستقبل (Rasha, 2019).

ب- **إهمال خاصية القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لزيادة نفعيتها عند إجراء التفاوض المتعلق بالتعاقدات المالية بشركات المساهمة**: ويرجع ذلك لعدم وجود اتصال مباشر بين معدي هذه المعلومات ومستخدميها، وعدم امتزاجها بمبادئ التفاوض الرشيد، فضلاً عن عدم التركيز على توفير معلومات تمتاز بالصبغة التفاضلية (Mosab et al, 2022).

ج-**عدم مسايرة المعلومات المحاسبية للتطورات البيئية المستجدة عند إبرام التعاقدات المالية**: وذلك في علوم المعرفة والإدارة، ونظم الاتصال والمعلومات وعولمة الاقتصاد، مما أدى إلى وجود فجوة بين المفاهيم والمبادئ والأساليب المحاسبية وبيئة تطبيقها.

د- **إهمال الجوانب السلوكية لمتخذي قرارات التعاقدات المالية بشركات المساهمة**: وهو ما يترتب عليه عدم إدراك العلاقة الحقيقية بين المعلومات المحاسبية والتعاقدات المالية، كما أن الجمود التفسيري للمعلومات من جانب مستخدميها قد يؤدى إلى زيادة الاجتهاد الشخصي من جانبهم (أبو طالب، ٢٠١٥).

هـ- **عدم مسايرة المعايير والأساليب والطرق التقليدية التي تستند عليها المعلومات المحاسبية متطلبات الواقع العملي لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة:** مما يقلل من فعالية دور هذه المعلومات وقدرتها على أن تعكس مختلف أبعاد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، فأصبح هناك شبه إجماع على ضرورة مراجعة هذه الأساليب والمعايير للتغلب على هذه الانتقادات (John et al, 2018).

٢- التحديات التي تواجه المعلومات المحاسبية عند ترشيد التعاقدات المالية:

يوجد مجموعة من التحديات التي تحد من قدرة وفاعلية المعلومات المحاسبية للقيام بوظيفتها النفعية في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة ومحاصرة مخاطر الهيكل التمويلي بها، ويمكن بلورة هذه التحديات في الآتى:

أ- **عدم كفاية المعلومات المحاسبية للتصدي لمخاطر التعاقدات المالية غير الكاملة بشركات المساهمة:** ويرجع ذلك لعدم اهتمامها بالمتغيرات التعاقدية وما تفرضه من تهديدات على حقوق السيطرة واتخاذ القرارات، كما أنها ذات صبغة ماضية لا تتناسب مع المؤشرات المستقبلية، ولم تعكس بصورة متكاملة كافة الأبعاد المتعلقة بالتعاقدات المالية (المالية، والقانونية، والفنية، والاقتصادية)، لتوفير مؤشرات يستند إليها أطراف التعاقد في تحديد أهدافهم التعاقدية، كما أن محتواها ذات طبيعة كمية، لا يتضمن مؤشرات وصفية عن الأبعاد البيئة المحيطة بالشركة حتى يتسنى ترشيد تلك التعاقدات (Yiwei, 2020 - Hans et al, 2016).

ب- **إخفاق المعلومات المحاسبية في إزالة مشاكل عدم التأكد المصاحبة للتعاقدات المالية بشركات المساهمة:** ويرجع ذلك لتقليدية المفاهيم والمبادئ التي ترتكز عليها المعلومات المحاسبية، كما تفتقر إلى الاتساق والواقعية؛ فلم تعد تلائم الواقع العملي ومشاكل ترشيد التعاقدات المالية، فضلاً عن عدم تكاملها وإندمجها مع المفاهيم والمبادئ الحديثة لعلم الإدارة والتمويل والعلوم المستقبلية الملائمة، لتوفير أساس علمي متكامل لترشيد تلك التعاقدات، وزيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لإمكانية التنبؤ بالمستقبل (Elia & Stephen 2019).

ج- **عدم كفاية المعلومات المحاسبية للتصدي لمخاطر وتحديات الأجل الطويل المصاحبة للتعاقدات المالية بشركات المساهمة:** لعدم اهتمامها بالربط والتكامل بين مختلف أنظمة المعلومات الفرعية داخل الشركة، لتوفير قاعدة معلوماتية متكاملة وشاملة، تتضمن مختلف أبعاد التعاقدات المالية، كما أهملت المعلومات المحاسبية عنصر الديناميكية في بيئة اتخاذ القرار، وعدم المزج بين متغيرات البيئة الداخلية للشركة وما توفره من نقاط قوة وضعف، ومتغيرات البيئة الخارجية وما توفره من فرص وتهديدات.

د- **غياب الدعم الإداري وتجاهل الدور المهم للمعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية:** ويرجع ذلك لانخفاض مستوى التعليم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية، وعدم اهتمام منتجي تلك المعلومات بالجوانب السلوكية والتفاوضية لدى متخذي القرارات، وعدم وجود توعية بأهمية دورها الفعال في ترشيد هذه التعاقدات وتجاهله من جانب إدارة شركات المساهمة، فضلاً عن نقص مستوى المعرفة الحديثة المتطورة للقائمين على إعدادها، لمواكبة التطورات العلمية المعاصرة والمستمرة، وخصوصاً التكنولوجية والتقنية الحديثة للمعلومات، والربط بين هذه المعلومات والبيئة المحيطة بالشركات(Abdul-Baki & Haniffa, 2020).

المبحث الثالث

إطار مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر الهيكل التمويلي

تمهيد:

تعتبر المحاسبة أحد مجالات المعرفة التي تتميز بتعدد أبعادها، فهي تتميز بأنها نشاط خدمي، بجانب أنها تتميز بطبيعة وصفية تحليلية، وأخيرا فإنها نظام معلومات، وفي ظل الانتقادات والمشكلات الموجهة للمعلومات المحاسبية، الأمر الذي يحتم ضرورة الاتجاه نحو تحسين جودتها بالاستناد على إطار محاسبي متكامل يمكنها من القيام بوظيفتها النفعية على الوجه المنشود، وللوقوف على طبيعة الإطار المقترح، وأهدافه، وعناصره، ومتطلبات تطبيقه، تم تقسيم هذا المبحث إلى المحاور الأتية:

أولاً- منهاج الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:

يبنى منهاج الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية على المزج بين علوم المحاسبة والعلوم المعاصرة الأخرى ذات الصلة، لمواكبة التوجهات المعاصرة التي تعتمد على العلوم البينية في البحث العلمي ومنها: علم الإدارة، وعلم التمويل، وعلم القانون، وعلم الاقتصاد، وعلم التفاوض، وعلم دراسات الجدوى الاقتصادية، ونظرية المعلومات، ونظرية القرارات، والنظريات السلوكية المختلفة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها؛ للتوصل إلى بناء فكري متكامل لهذه المعلومات يمزج المفاهيم والمبادئ والأساليب التي تستند إليها، بالمفاهيم والمبادئ والأساليب العلمية المتطورة والمعاصرة لمختلف فروع المعرفة الأخرى ذات الصلة ولمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم؛ بما يمكنها من تعظيم وظيفتها النفعية، وزيادة القدرة على التنبؤ بالمستقبل، بهدف ترشيد التعاقدات المالية للشركات المساهمة.

وتستند فلسفة الإطار المقترح على المدخل التوليفي (التكاملي) Synthesis Approach، بما يضمن تحقيق الترابط والتماسك بين مختلف عناصره وإمكانية التطبيق العملي، بغية حل قضية التعاقدات المالية، وذلك بالتركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية للتعاقدات المالية وهي:

١- **البعد الزمني**: وهو يتعلق بمشاكل عدم التأكد والأجل الطويل، حيث إن التعاقدات المالية غالبا ما تمتد لفترة طويلة نسبيا، وقد تحدث ظروف غير مواتية تؤثر على جدوى التعاقد، وبالتالي على قيمة شركة المساهمة وتوازنها المالي، وجميعها مشاكل متعلقة بالمستقبل.

٢- **البعد البيئي**: ويشمل مختلف المتغيرات البيئية المحيطة بالتعاقدات المالية ذات الطبيعة الديناميكية المتغيرة باستمرار، وما تفرضه من فرص وتهديدات، يتطلب ضرورة الاتجاه نحو التكيّف والتفاعل معها، من خلال توافر معلومات مناسبة تتصف بالمرونة لهذه المتغيرات بحيث توفر صورة متكاملة عن مختلف أبعاد هذه التعاقدات.

٣- **البعد السلوكي**: يتعلق بالجوانب السلوكية لدى متخذ القرارات، والاهتمام بتنمية قدرتهم التفاوضية لإجراء التعاقدات المالية؛ بما يمكنهم من إدارة التفاوض ومحاصرة مشاكل التعاقدات غير الكاملة، والعمل علي توفير معلومات محاسبية تناسب مستوى إدراكهم، بما يضمن التأثير على سلوكهم.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الإطار المقترح يتجسد في عملية المزج بين هذه الأبعاد بحيث تتشابك وتتناسق بعضها مع بعض لتمثل كلا متكاملا لتفعيل وتطويردور المعلومات المحاسبية، ويري الباحث أن هذا الإطار يتعامل مع المستقبل بمنطق حركي أو ديناميكي وليس سكونيًا، بحيث تكون المعلومات المقدمة أكثر قدرة على التنبؤ بالمستقبل، وأكثر قدرة على التحديد والتفسير والتحكم، وفي ذات الوقت يكون لها صفة المناسبة والزمنية؛ بما يمكن معه انتقال منتجي هذه المعلومات من موقع انتظار وقوع الحدث لقياسه والتقرير عنه، إلى موقع المساهمة في صناعة الحدث، لأنه يهتم بإخراج معلومات محاسبية من منظور مستقبلي وذات رؤية شاملة ومتكاملة للتعامل مع الأحداث من منطلق الفعل وليس رد الفعل، للتعزيز من القدرة المعرفية لمتخذ القرارات لترشيد التعاقدات المالية ومحاصرة مخاطر الهياكل التمويلية.

ثانياً- أهداف الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:

يتمثل الهدف الرئيسي جراء تطبيق الإطار المقترح في تفعيل وتطوير دور المعلومات المحاسبية في تدعيم القدرة المعرفية لمتخذ القرارات لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة ولإدارة مخاطر الهياكل التمويلية بها، بغية بناء هيكل تمويلي متوازن لهذه الشركات، وينطوي هذا الهدف الرئيسي للإطار المقترح على تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية:

١- **إبراز الجانب النفعي لعلم المحاسبة وأهميته في رفع وتدعيم القدرة المعرفية لإدارة شركات المساهمة؛** للقيام بأداء وظائفها المختلفة، من خلال تقديم منهج متكامل لتعظيم الوظيفة النفعية للمعلومات المحاسبية وزيادة قدرتها التنبؤية للأحداث المستقبلية، للتصدي لمشاكل عدم التأكد ومسايرة التطورات المعاصرة في مجالات العلوم الحديثة لتلبية احتياجات مستخدميها المتجددة باستمرار بهدف ترشيد قراراتهم المستقبلية.

٢- **تعزيز قدرات متخذي القرارات وتنميته؛ لترشيد كفاءاتهم التفاوضية، وابتكار أفكار وحلول جديدة، للتصدي لمشكلات التعاقدات المالية ومخاطرها المستقبلية بشركة المساهمة،** وذلك من خلال الوقوف على طبيعة تعاقداتهم المالية والتعرف على سماتهم السلوكية لتحديد مستوى إدراكهم واتجاهاتهم، بهدف تلبية احتياجاتهم المتغيرة من المعلومات المحاسبية المناسبة، وكذلك الاعتماد على أحدث الأساليب والأدوات العملية الحديثة للتصدي لمشاكل عدم التأكد، والتعاقدات المالية غير الكاملة بشركات المساهمة (Ahmed ,2015).

٣- **ترشيد التعاقدات المالية بالاستناد إلى قاعدة معلوماتية متكاملة تشمل كافة أبعاد هذه التعاقدات خلال دورة حياة شركة المساهمة،** وذلك عن عن طريق تحقيق التكامل والترابط بين مختلف نظم المعلومات (محاسبية – نظم فرعية)، لتذليل الصعوبات أمام متخذي القرارات لممارسة مهامها بكفاءة وفاعلية في مجالات ترشيد التعاقدات المالية، كما تمكنهم فرض رقابة تنبؤية للإنذار المبكر عن مخاطر تلك التعاقدات.

٤- **تقييم الصحة المالية للشركة من منظور شامل، وتقديم التوصيات اللازمة للتوصل إلى هيكل تمويلي متوازن للشركة المساهمة،** من خلال الربط بين المتغيرات الداخلية للشركة وبين المتغيرات البيئية الخارجية المحيطة بالشركة ذات الطبيعة الديناميكية المستمرة.

ثالثاً- عناصر الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر الهيكل التمويلي:

يرتكز الإطار على أنه نسق متلاحم من المفاهيم والمبادئ والأساليب المستمدة من مختلف فروع المعرفة الأخرى ذات الصلة بالعلوم المحاسبة ولمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، ويمكن بلورة عناصر الإطار المقترح فيما يلي:

١- مفاهيم الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:

أ- مفهوم المعلومات التفاضلية:

يقصد بالمعلومات التفاضلية بأنها المعلومات التي تختلف من بديل لآخر، وتمتاز بالملائمة والمستقبلية وتوافقها مع الأساليب المتطورة لاتخاذ القرارات، ويعزز إكساب المعلومات المحاسبية بالصبغة التفاضلية من كفاءتها وفعاليتها للقيام بوظيفتها النفعية، حيث تزيد من المقدرة المعرفية لمتخذ القرارات للمفاضلة بين البدائل التعاقدية المتاحة لاختيار أنسبها في ضوء المعايير الموضوعة وأهداف الشركة، واختيار أفضل التعهدات والشروط التعاقدية لتجنب- أو على الأقل التخفيف من حدة- المخاطر التمويلية في المستقبل.

ب- مفهوم مرونة التنبؤات المستقبلية:

يوضح هذا المفهوم، وجوبية إعداد المعلومات المحاسبية على أساس الحركية والمرونة، وليس السكون، وذلك حتى تتمكن من تصوير الواقع الفعلى والمتوقع للبيئة المحيطة بشركات المساهمة ذات الطبيعة الديناميكية الدائمة، بما يمكنها من الاستجابة للتغيرات المستقبلية، والقدرة على التكيّف والتفاعل مع هذه التغيرات، وهو ما يزيد من كفاءة وفعالية تلك المعلومات للقيام بوظيفتها النفعية في تلبية احتياجات متخذي القرارات المتغيرة لترشيد تعاقداتهم المالية، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه البيئة. (أحمد، ٢٠١٨).

وبالتالي تصبح المعلومات المحاسبية ذات المرونة أداة فعالة لخدمة صناعي قرارات هذه التعاقدات، حيث تزيد من رؤيتهم نحو تدارك مختلف الآثار البيئية في الوقت المناسب، بما يمكنهم من محاولة الاستفادة من الفرص التى توفرها البيئة المحيطة، ومحاولة تجنب مخاطرها وتهديداتها والتصدي لمخاطر عدم التاكد البيئي، ومواجهة الأحداث غير المواتية.

ج- مفهوم المشاركة في اتخاذ قرارات التعاقدات المالية:

يوضح هذا المفهوم، ضرورة وجود اتصال فعال وبناء بين معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها من أجل الوقوف على احتياجاتهم ورغباتهم المعلوماتية، وخصائصهم السلوكية ودوافعهم لتحديد مستوى القدرة الاستعابية والإدراكية لطبيعة هذه المعلومات، وطبيعة تعاقداتهم المالية وتحدياتها ومتطلبات ترشيدها، لإكساب المعلومات المحاسبية سمات تمكنها من التأثير على سلوك مستخدميها كالقابلية للفهم، وتحقيق درجة من الرضا وتجنب الغموض، وهو ما يجعلها ذات قيمة، وبما يضمن إضفاء الصفة العقلانية على القرار المتخذ لتحقيق الأهداف المنشودة، ويعد مفهوم المشاركة حلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها، بما يساعد على خلق الشعور بالاطمئنان والثقة المتبادلة والوعي بأهمية دور تلك المعلومات، فضلاً عن ابتكار أفكار وحلول للمشاكل القائمة.

د- مفهوم الرقابة المسبقة للتعاقدات المالية للشركات المساهمة:

يقصد بتلك الرقابة: التنبؤ بالانحرافات والتغيرات المستقبلية المتعلقة بالشروط والتعهدات التعاقدية والمتغيرات البيئية قبل حدوثها حتى يمكن تفاديها، وتسمى بالرقابة التغذية الأمامية؛ وتُعد هذه الرقابة في غاية الأهمية للتصدي لمخاطر التعاقدات المالية، والتخفيف من أثرها على الأداء المالي للشركة المساهمة، ويفسر لنا هذا المفهوم ضرورة إصباغ المعلومات المحاسبية بالبعد المستقبلي والتغذية العكسية مع التركيز على عنصر الديناميكية في بيئة اتخاذ القرار، لتوفير صورة شاملة متكاملة عن مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة؛ لتحقيق الإدارة الاستباقية لهذه المخاطر من خلال فرض رقابة تنبؤية للإنذار المبكر عن حدوثها عند إجراء التعاقدات المالية ومتابعة تنفيذها، ويتمثل الهدف الأسمى من تلك الرقابة في محاصرة مخاطر الهياكل التمويلية بشركات المساهمة (Ahsan et al, 2020).

هـ- مفهوم التكييف القانوني للتعاقدات المالية:

ويقصد به مدى توافق كافة أركان التعاقد المالي وشروطه وتعهداته الحالية والمستقبلية للأنظمة والقوانين سارية المفعول في البيئة التي سيتم فيها تنفيذه، حيث يترتب على صحة التوافق القانوني للتعاقد اختيار المسميات التشريعية الصحيحة، والصياغة القانونية المناسبة التي تتفق مع طبيعة التعاقد وجوهره، ويهدف مفهوم التكييف القانوني للتعاقدات رد التعاقد إلى نظام قانوني معين يحدد من خلاله طبيعة الحقوق والالتزامات الناشئة جراء تنفيذه، فضلا عن تحديد النظام القانوني والقضائي الذي يخضع له في المنازعات القائمة أو المستقبلية (دغمة والمعمري، ٢٠٢٠).

ويبرر لنا هذا المفهوم، ضرورة إلمام القائمين على إجراء التعاقدات المالية بشركات المساهمة، بكافة الأسس والجوانب القانونية التي تنظم هذه التعاقدات، وجميع القوانين والتشريعات التي تنظم بيئة العمل للشركات المساهمة، إلى جانب الوقوف على المعرفة المعلوماتية المناسبة حول كافة أركان التعاقد ومشكلاته ومخاطره المختلفة، بما يضمن إصباغ التعاقد المالي بالصبغة القانونية الصحيحة، حتى لا يكون هناك خلل في الصياغة التعاقدية، بحيث يكتسب قوته الملزمة بقوة القانون، تمشيا مع القاعدة العامة للعقود وهى العقد شريعة المتعاقدين.

٢- مبادئ الإطار المقترح لتحين جودة المعلومات المحاسبية

أ- مبدأ المستقبلية للمعلومات المحاسبية:

يهدف هذا المبدأ، إلى قياس الأحداث التي تتفاعل مع شركة المساهمة من منطلق قربها أو بعدها في التأثير على المستقبل، بالإضافة إلى الماضي والحاضر، بحيث يكون الفكر والعمل موجها أساسا إلى التعامل مع المستقبل من منطلق أنه هو المستهدف، ومن ثم يجب العمل على الاستعداد له استعدادا كافيا حتى يتسنى الاستفادة منه بأقصى قدر ممكن، ودراسته للتصدي للمخاطر المستقبلية المصاحبة للتعاقدات المالية، ويؤكد على ضرورة صبغة المعلومات المحاسبية بالصبغة المستقبلية؛ لتدعيم القدرة التنبؤية للقائمين على إجراء هذه التعاقدات، والاعتماد على أفضل الأساليب التنبؤية الحديثة، لمواجهة الاحتمالات المستقبلية بأفضل التصرفات المحتملة، مع التركيز على التعامل مع المستقبل من منطق الهجوم وليس الدفاع، من أجل تمكينهم من استشراف المستقبل وللتصدي لمخاطر عدم اليقين المرتبطة بهذ التعاقدات.

ب- مبدأ التكامل بين نظام المعلومات المحاسبي ونظم المعلومات الأخري بشركة المساهمة لترشيد التعاقدات المالية:

يوضح هذا المبدأ، أن كفاءة وفعالية دور المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية بشركة المساهمة، مرهونة بارتباط بنائها بشكل تكاملي مع مختلف الأنظمة المعلوماتية الأخرى بالشركة، بحيث يتحقق التدفق السليم للمعلومات الملائمة لاحتياجات عمليات ترشيد تلك التعاقدات من

حيث الشمول لمختلف أبعادها سواء أكانت معلومات كمية أو وصفية، من خلال بناء قاعدة معلوماتية متكاملة تربط بين المتغيرات التعاقدية والمتغيرات البيئية ومخاطرها وغيرها- تمتاز بالمرونة، بما يعزز من قدرة متخذي القرارات علي تحليل الأسباب والنتائج لمختلف الأحداث الماضية، والحاضرة، والمستقبلية بمنطق شمولي مع وضع كافة الاحتمالات المستقبلية في الاعتبار عند إجراء التعاقدات المالية.

ج- مبدأ التوازن في الهيكل التمويلي عند إجراء التعاقدات المالية بشركة المساهمة:

ويقضي هذا المبدأ، بضرورة اختيار التعاقدات المالية التي تحقق التوازن في الهيكل التمويلي للشركة المساهمة، سواء التوازن بين الأخطار والعوائد لمصادر التمويل أو بين مصادر التمويل بالدين والملكية أو بين مصادر التمويل واستخدامتها، كما تمتاز بالمرونة لتتفاعل مع المتغيرات البيئية المحيطة، وكذلك تدبير احتياجات الشركة المالية بأقل أعباء مالية، وبأقصى كفاءة وفاعلية لتجنب عدم وجود فجوات تمويلية أو فوائض تمويلية داخل الهيكل التمويلي، بهدف توفير تشكيلة متوازنة ومنسجمة من تلك التعاقدات، تمكن من بناء هيكل تمويلي متوازن للشركة المساهمة يحافظ على توازنها المالي الحالي والمستقبلي دون أن يسبب لها أي عسر أو إرباك مالي قد يعرضها لمشاكل الدخول في مرحلة الفشل المالي (قرامز،٢٠١٦).

د- مبدأ حرية التفاوض عند إجراء التعاقدات المالية بشركة المساهمة:

يقضى هذا المبدأ، بضرورة إطلاق الحرية الكاملة لمتخذ القرارات عند إجراء التعاقدات المالية بشركة المساهمة لتوفير فرصة أكبر من المنافسة، بحيث يحتفظ بحريته في اختيار من يتعاقد معه حتى لحظة إبرام التعاقد، وكذلك حريته في اختيار الشروط والتعهدات المتوافقه مع أهداف وإمكانيات الشركة، بما يمكنه من تحقيق التوازن المرغوب بين الحقوق والالتزامات (الشوبري،٢٠١٩).

الأمر الذي يحتم على القائمين على إجراء تلك التعاقدات، الإلمام بالمبادئ العلمية للتفاوض الرشيد ومهاراته، وكافة العلوم الأخرى ذات الصلة، كنظرية المعلومات، والعلوم السلوكية التي تمكنهم من إدارة التفاوض والتأثير على الأطراف المتعاقدة، وضرورة توعيتهم بأهمية الدور الفعال للمعلومات المحاسبية في ترشيد تلك التعاقدات، فضلا عن متابعة أفضل التعاقدات الحالية بالشركة، والتعاقدات المثيلة بالشركات الرائدة، لإعداد أفضل التصورات للبدائل التعاقدية وشروطها، في ضوء المعلومات المحاسبية المناسبة، للتعزيز من قدرتهم علي إدارة التفاوض التعاقدى، وكيفية صياغة التعاقدات من مختلف النواحي المالية والقانونية للتحقيق الفعالية التعاقدية.

٣- أساليب الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:

أ- أسلوب التحليل الرباعي:

يمكن الاعتماد على أسلوب التحليل الرباعي في تقييم الصحة المالية للشركة المساهمة من منظور شامل، باعتباره أسلوب تحليلي مستقبلي لمعرفة نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي توفرها البيئة المحيطة بهذه الشركة، ومحاولة دمجها بالمعلومات المحاسبية، بهدف توفير مؤشرات قوية مستقبلية ومتفاعلة مع هذه البيئة، ويعتمد هذا الأسلوب على فكرة استراتيجية تتمثل في تحديد مصادر القوة والفرص المتاحة، ومن ثم تفعيلها ودعمها وتطويرها، وتحديد نقاط الضعف والتهديدات التي تتعرض لها الشركة، ومن ثم القضاء عليها أو التقليل من تأثيرها إذا لم يكن من الممكن تفاديها كليا، وهو ما يمكن الاستفادة من تحليل البيئة المحيطة، في التوصل إلى تعاقدات مالية مناسبة لأهداف وظروف البيئة المحيطة بالشركة المساهمة (Luis et al , 2019).

ب- أسلوب التحليل المالي المعاصر:

يعتمد هذا الأسلوب بشكل أساسي على كلاً من دراسة الارتباطات بين عناصر القوائم المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها لتوفير مؤشرات مستقبلية عن الأحداث المستقبلية، والتعرف على جوانب القوة والضعف في الهياكل التمويلية، ومنها: نسب التوازن المالي، ونسب احتياجات رأس المال العامل، ونسب الاستقلالية المالية، ونسب المرونة المالية، ونسب القيمة المضافة، ونسب الاختلال في الهيكل التمويلي، وكذلك دراسة الارتباطات بين مختلف الأحداث والعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية، لإشتقاق مؤشرات كيفية يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتقييم التعاقدات المالية المناسبة للشركة المساهمة، وتحديد حجم التغيرات المتوقعة بشأنها في المستقبل(Neil et al, 2019).

ومن وجه النظر الحديثة لمفهوم المعلومات ذات الجودة، يمكن الربط بين المؤشرات المالية/ الكمية وغير المالية/ الوصفية من توفير قاعدة معلوماتية محاسبية شاملة ومتكاملة عن مختلف أبعاد التعاقدات المالية، تزيد من قدرة متخذ القرارات لتقييم الأداء المالي للشركة بشكل متكامل، وإمكانية توقع التغيرات المستقبلية ذات التأثير على الأداء المالي، وهو ما يقلل من مشاكل عدم التأكد، والتصدي للمخاطر الهياكل التمويلية.

ج- أسلوب دورة حياة التعاقد المالي بشركة المساهمة:

يُعد من الأساليب التي تمكن من إمكانية التخطيط الدقيق وفرض الرقابة على التعاقدات المالية المتعلقة بالهيكل التمويلي خلال مراحل دورة حياتها، باعتباره تحليلا تنظيميا يغطي فترة التعاقد من المهد– تحديد الفجوة التمويلية- إلى اللحد- إنهاء التعاقد- لتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات وإعداد خريطة معلومات التعاقدات المالية، بهدف تقدير وتقييم جميع الآثار المرتبطة بأبعادها من مخاطر وعوائد، وقيود ومشكلات وتحديات، بخاصة أن لكل مرحلة من المراحل خصائص وأهداف وتحديات تختلف عن باقي المراحل، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف المتطلبات المعلوماتية الملائمة لكل مرحلة من المراحل، بهدف التوصل إلى نقاط الضعف والفشل لمحاولة معالجتها، والاتجاه نحو التحسين المستمر لكافة مراحل التعاقد المالي، لذا يُعد هذا الأسلوب إحدى الأدوات الحديثة التي تستهدف توفير المعلومات المناسبة من منظور مفهوم سلسلة القيمة (Nguyen, 2013) .

ويرى الباحث أن تصميم دورة الحياة للتعاقد المالي يُعد مدخلًا لتصميم تعاقدات مالية بأنسب الشروط والتعهدات المستقبلية، وذلك بإدخال التصورات والشروط اللازمة في الخطوات المبدئية لتصميم وصياغة العقد الأولي، والتدخل قبل إبرام التعاقد النهائي لاتخاذ القرارات المناسبة، حيث أن التأثير الأكبر على التوازن المالي للهياكل التمويلية يحدث خلال مرحلة تصميم وإبرام التعاقدات المالية.

د- أسلوب العصف الذهني:

هو أسلوب للتفكير الجماعي يستخدم في أغراض متعددة، منها حل المشكلات أو خلق أفكار جديدة مبتكرة حول موضع معين، ويتم وفقا لقواعد ومبادئ تنظم خصائص الجماعة المشتركة فيه، حيث يطلب منهم قدح أذهانهم لإنتاج أفكار، وبدائل كحلول للمشكلة موضوع المناقشة، وتلخص في صورة خريطة للأفكار المستحدثة المبتكرة، بما يساعد على زيادة كفاءة القدرات والعمليات الذهنية، على أن يتم في مرحلة تالية إخضاع هذه الأفكار لعملية تقييم انتقادي، بهدف التوصل إلى أفضل فكرة أو حل للمشكلة القائمة (Nathalie & John 2020) .

ويساعد هذا الأسلوب على تنمية روح العمل كفريق، كما يُعد أداة مهمة لنقل وتبادل المعرفة والخبرات بين معدي المعلومات المحاسبية ومتخذ القرارات، وتوفير قاعدة معلوماتية محاسبية ملائمة، بما يعظم من وظيفتها النفعية والتأثير على سلوكهم نحو الأهداف المرغوبة، كما يعظم من الرؤية النقادة، والنفاذة لمتخذ القرارات لفهم خفايا أعماق ما تحتويه المعلومات المحاسبية من معاني، بحيث تمكنهم من زيادة المعرفة حول كافة أبعاد التعاقدات المالية، والتأكد من توافر الحياد المحاسبي والمالي والقانوني، وصحة الإجراءات القانونية، مع تسليط الضوء على الثغرات بالهيكل التمويلي، لإدارة مخاطر الآزمات المالية.

رابعاً- متطلبات تطبيق الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:

ترتكز آلية (ميكانيكية) تطبيق الإطار المقترح على مجموعة من المتطلبات- المرتكزات التي تكفل نجاحه في تحقيق أهدافه المنشودة بشركات المساهمة، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

١. **توافر المؤهلات العلمية والعملية للقائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة،** مع الاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر لتلك الكوادر البشرية والمناسب لتطورات وتقنيات المعلومات الحديثة للتعامل مع المتطلبات الجديدة الملقاة على عاتقهم لترشيد التعاقدات المالية، وتنمية قدراتهم على فهم ودراسة العلاقات المتشابكة مع فروع العلوم الأخرى ذات العلاقة بعلم المحاسبة، لتطوير دور المعلومات المحاسبية في ترشيد تلك التعاقدات.

٢. **وجود كوادر إدارية على درجة عالية من الكفاءة والفعالية للقيام بمهام إجراء التعاقدات المالية،** واقتناعهم ودعمهم بأهمية تحسين وتطوير دور المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية ومحاصرة مخاطر الهياكل التمويلية، فضلاً عن ضرورة توافر الاتصال والمشاركة البناءة بين معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

٣. **وجود هيكل تنظيمي كفء يوفر بيئة عمل مناسبة بشركات المساهمة، وإدارة مستقلة للتعاقدات المالية بتلك الشركات،** لمساعدة العاملين على التجديد والتطوير والابتكار، والتحفيز على الأداء الأفضل، ولإزالة كافة عوائق الاتصال بين مختلف الإدارات داخل الشركة المساهمة، مع الاهتمام بالعوامل السيكولوجية لتفعيل دور المعلومات المحاسبية في هذا المجال (Eliana et al, 2020).

٤. **إنشاء قاعدة بيانات متكاملة لنظام المعلومات المحاسبي تلائم المتطلبات المعلوماتية لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة،** وخاصة في ظل تضخم حجم البيانات الناشئة عن عمليات وأنشطة الشركة والمتغيرات البيئية المحيطة، بالاستناد إلى أفضل الأساليب التكنولوجية للمعلومات لمسايرة التطور السريع في أساليب اتخاذ القرار، وبما يساهم في تحقيق التكامل بين مختلف نظم المعلومات داخل الشركة (المحاسبية – الفرعية)، ولضمان نجاح انشاء تلك القاعدة يجب توافر مجموعة نظم وبرمجيات المعلومات الحديثة، للتعامل مع المعلومات إدخالا ومعالجة، واستراجاعا ونقلا، وتبادلا وتفاعلا؛ لتوصيل المعلومات المناسبة بأقل تكلفة وجهد وبأسرع وقت ممكن، وتوافر محاسبين ومشغليين على مستوى عالى من الكفاءة والفعالية للتعامل مع المتطلبات المعلوماتية والتقنية الحديثة.

خامساً- تأثير تطوير دور المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة:

توجد علاقة وثيقة بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة وفعالية التعاقدات المالية، فكلما زادت جودة هذه المعلومات يكون متخذي القرارات في وضع أفضل لاختيار أنسبها بهدف التوصل إلى هيكل تمويلي متوازن للشركات المساهمة لتعظيم قيمتها الحالية والمستقبلية، ويمكن تبيان تأثير تحسين جودة المعلومات المحاسبية علي إدارة مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة من خلال النقاط التالية:

١- تساعد المعلومات ذات القدرة التنبؤية متخذ القرارات من الوقوف على حقيقة الأداء المالي للشركة المساهمة من مختلف الأبعاد، ومشكلات تمويلها، بما يمكنها من إجراء الدراسات الفنية الدقيقة وتحديد مختلف جوانب مشكلة الإحتياجات التمويلية للشركة، والإعداد والتخطيط السليم لاتخاذ قرار التعاقدات المالية المستقبلية وإدارة مخاطر عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات.

٢- تتيح المعلومات المحاسبية ذات القدرة التفاوضية والمناسبة من توفير مؤشرات كمية وغير كمية يستند إليها متخذ القرارات في التقييم والمفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار افضل التعاقدات المالية بناء على المعايير المرجعية وأسس المقارنة، وهو ما يتيح امكانية التحليل التفاضلي للمقارنة بين العوائد، والمخاطر لكافة التعاقدات المتاحة مع بعضها البعض في ضوء هذه المعلومات، وتحديد مدى توافقها مع التعاقدات الحالية بالهيكل التمويلي. (Masako & Mingcherng, 2019).

٣- تتفاعل المعلومات المحاسبية ذات الجودة مع المتغييرات البيئية المحيطة بالشركات، وهو ما يمكنها من توفير مؤشرات قوية عن الفرص والتهديدات التي تواجه تلك الشركات وربطها بمتغيرات القوة والضعف للوقوف على كافة البدائل التمويلية المتاحة، وبيان مدى تأثيرها على الموقف المالى الحالي والمستقبلي للشركة من منظور شامل، وهو ما قد يجنبها مخاطر الأجل الطويل للتعاقدات المالية (Michael et al, 2020).

٤- إهتمام المعلومات المحاسبية الملائمة بالمتغيرات التعاقدية والربط بين المؤشرات المالية والوصفية عن الأداء المالي للشركة المساهمة، وتنمية القدرة التفاوضية لمتخذى القرارات، يعزز ويدعم من القدرة المعرفية لإدارة الشركات لتجنب السلوك الانتهازى لحقوق السيطرة واتخاذ القرارات من جانب أصحاب رؤوس الأموال، والتوصل لأفضل الشروط التعاقدية وتحقيق التوافق بين مختلف أطراف التعاقد وبما يتوافق مع القوانين السائدة، وهو يعزز من قدرة إدارة الشركات على محاصرة مخاطر التعاقدات المالية غير الكاملة.

٥- تتيح المعلومات المحاسبية ذات القيمة الرقابية- التغذية العكسية- إمكانية التحقق من سلامة تنفيذ التعاقدات المالية، وتقييم التعاقدات من منظور شامل وبيان مدى تأثيرها على الهيكل التمويلي للشركة، للوقوف على الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في ضوء المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات، وبما يجنبها من مخاطر الخلل في الهياكل التمويلية. (John et al, 2019)

٦- تميز المعلومالت المحاسبية بالمرونة التنبؤية والتفاعل مع المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات، يدعم القدرة المعرفية لمتخذ القرارات لوضع تصورات أفضل للمستقبل حول مختلف العواقب والنتائج المتوقعة للتعاقدات المالية والتنبؤ بالانحرافات والمخاطر المستقبلية، وهو ما يسمى بالرقابة الاستباقية – رقابة التغذية الأمامية- بهدف التقييم المستمر للتعاقدات المالية وتوفير مؤشرات تمثل إنذرات مبكرة للتصدى لمخاطرها ومشكلاتها والعمل على التخفيف من آثارها. (Salehi, 2022)

المبحث الرابع
الدراسة الميدانية

أولاً- منهجية الدراسة الميدانية:

١- هدف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية بصفة عامة إلى التحقق من مدى صلاحية المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة في التصدي لمخاطر وتحديات ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها، وكذلك اختبار الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في محاصرة مخاطر الهياكل التمويلية ميدانيا على بعض شركات المساهمة العامة المصرية؛ لتبيان مدى صلاحيته للتطبيق من عدمه، ومدى قدرته على تحقيق أهدافه المنشودة، وذلك من خلال اختبار فروض البحث التالية:

أ- **الفرض الأول العدمي**: لا تفي المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- بمتطلبات متخذ القرارات في شركات المساهمة لترشيد التعاقدات المالية، وذلك في ضوء التطورات الحديثة والمتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة.

الفرض الأول البديل: تفي المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- بمتطلبات متخذ القرارات في شركات المساهمة لترشيد التعاقدات المالية، وذلك في ضوء التطورات الحديثة والمتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة.

ب- **الفرض الثاني العدمي:** لا يسهم الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها.

الفرض الثاني البديل: يسهم الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها.

٢- منهج الدراسة الميدانية:

اعتمد الباحث على الإحصائيات الوصفية والتحليلية بغرض تحديد مدى صلاحية المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، ثم اختبار الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لترشيد هذه التعاقدات بهذه الشركات، وتحديد مؤثرات تطبيق الإطار المقترح على الهياكل التمويلية بشركات المساهمة العامة المصرية مستقبلا، للوقوف على مدى كفاءته وفاعليته في تحقيق أهدافه المنشودة، وتم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لاستكمال الدراسة من خلال إعداد قائمة استقصاء رأى تخدم أهدافها، وروعي فيها الوضوح لهدفها ومكوناتها، ووحدة اتجاه حركة المقياس المستخدم ونوعه، بالشكل والطريقة التي تخدم أهداف الدراسة وفروضها.

ثانياً- مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

١- مجتمع الدراسة الميدانية:

روعي عند اختيار هذا المجتمع تمثيله للمواصفات المناسبة للدراسة، حتى يمكن اختيار العينة المناسبة لاختبار فروض الدراسة الميدانية ولتحقيق أهدافها، ويتكون مجتمع الدراسة من شركات أربعة قطاعات مصرية عامة، وهي: (قطاع الأدوية - قطاع البترول- قطاع الصناعات المعدنية - قطاع الاتصالات والمعلومات).

وتتمثل أهم مبررات اختيار هذه القطاعات في أنها تشكل ركيزة أساسية، ودورا مهما في دعم الاقتصاد الوطني، كما تتوافر فيها المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق الاطار المقترح ، فضلا عن توصيات مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات بتقارير المراجعة لبعض الشركات بهذه القطاعات، بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الخلل في الهياكل التمويلية، لما له من أثر على استمراريتها وقيمتها في الوقت الحالي والمستقبلي، وتتكون فئات مجتمع الدراسة من مديري شركات المساهمة والمديرين الماليين، والمحاسبين بالإدارات المالية بهذه الشركات، وذلك على اعتبار أن هذه الفئات هي المختصة بموضوع الدراسة، ولديهم القدرة على فهم الأسئلة الواردة في قائمة الاستقصاء والإجابة عليها.

٢- عينة الدراسة الميدانية:

تتكون عينة الدراسة الميدانية من أربعين شركة موزعة بواقع عشرة شركات في كل قطاع من القطاعات الأربعة المحددة في مجتمع الدراسة، وتختلف هذه الشركات في حجمها مقاسا باختلاف أحجام رأس مالها، ولتحديد عينة الدراسة استخدم الباحث العينة العشوائية البسيطة بحيث تعطي جميع مفردات المجتمع فرصة متكافئة للاختيار ضمن العينة؛ مما يقلل من احتمال التحيز، فضلا عن أن مشكلة التعاقدات المالية من أمهات المشاكل التي تواجه مختلف شركات المساهمة، وقد تم اختيار هذه الشركات بشكل عشوائي وقام الباحث بتوزيع عدد عشرة نسخ من قائمة الاستقصاء المعدة للدراسة على كل شركة، أي تتكون عينة الدراسة من أربعمائة مفردة من داخل شركات عينة الدراسة.

ثالثاً- تصميم أداة الدراسة الميدانية:

١- مكونات أداة الدراسة الميدانية:

تم الاعتماد على قائمة الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، وقد اعتمد الباحث على مجموعة من الأسئلة المتنوعة لتتيح أكبر قدر ممكن من المعلومات، وبدأت القائمة بخطاب التقديم والذي يحتوى على عنوان البحث والهدف منها، والتأكيد على أهمية تعاون المستقصى منهم، ثم السؤال عن البيانات الشخصية والوظيفية للمستقصى منه للاطمئنان على مستوى القائمين بملء الاستمارة وخبراتهم العلمية والعملية، والجدول التالي يوضح أقسام قائمة الاستقصاء، ومحاور كل قسم وعدد الأسئلة داخل كل قسم ومحور:

جدول (١): أقسام قائمة استقصاء الدراسة الميدانية ومحاورها وعدد الأسئلة داخل كل محور

الأقسام	محاور القسم	عدد الأسئلة
القسم الأول: أهم المصطلحات الواردة بقائمة الاستقصاء	ستة عبارات توضح أهم المصطلحات بقائمة الاستقصاء	-
القسم الثاني: البيانات الأساسية عن عينة الدراسة	معلومات عامة عن المستقصى منه	٥
القسم الثالث: عدم صلاحية المعلومات المحاسبية	العبارات التي يمكن الاستدلال منها عن عدم قدرة المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة لترشيد التعاقدات المالية	٩
القسم الرابع: مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية	الجزء الأول: أهداف الإطار المقترح ومتطلبات تطبيقه.	٤
	الجزء الثاني: عناصر الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.	١٣
	الجزء الثالث: تأثير تطوير دور المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة	٣

٢- المقياس المستخدم في أداة الدراسة:

اعتمد الباحث عند صياغة أسئلة قائمة الاستقصاء على مقياس "ليكرت"، باعتباره أسلوبا لقياس السلوكيات والتفضيلات بين استجابات المستقصى منهم، وأحد أهم الأدوات استخداما في جمع البيانات في مجال العلوم التربوية والاجتماعية؛ وتم استخدام مقياس "ليكرت" الخماسي من أجل تحديد إجابات أفراد عينة الدراسة بحيث تشير الدرجة (٥) إلى موافق بشدة، والدرجة (٤) إلى موافق، والدرجة (٣) إلى الحياد، والدرجة (٢) غير موافق، والدرجة (١) غير موافق بشدة، وقد صُممت القائمة بحيث يقوم أفراد فئات عينة الدراسة بوضع إشارة أمام كل فقرة من الفقرات الخاصة بأقسام قائمة الاستقصاء، ويوجد مقابل كل فقرة أعمدة تعكس خمسة مستويات للإجابة، ويمثل كل مستوى وزنا معينا تنازليا يتدرج من (٥) إلى (١) وفقا لمقياس "ليكرت" الخماسي.

٣- تنفيذ الاستقصاء وجمع البيانات من المستقصى منهم:

جمعت البيانات عن طريق توزيع قائمة الاستقصاء على المستقصى منهم المشار إليهم أعلاه عند تحديد مجتمع وعينة الدراسة الاختبارية، من خلال الذهاب إلى الشركات المحددة لعينة الدراسة، وتسليم نسخة من قائمة الاستقصاء لمكتب رئيس مجلس الإدارة في كل شركة، أما بالنسبة للمديرين الماليين والمحاسبين في الإدارات المالية بهذه الشركات، تم تعبئة الاستمارة من خلال إجراء مقابلة شخصية معهم مع محاولة التأكد من صحة وسلامة البيانات، ويمكن توضيح عدد القوائم المقبولة لإخضاعها للتحليل الإحصائي، وتحديد نسبتها من القوائم الموزعة بعد فرز القوائم المستلمة من خلال الجدول التالي:

جدول (٢): بيان القوائم الموزعة والمستلمة والخاضعة للتحليل الإحصائي

فئات الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات الواردة	عدد الاستمارات غير الصالحة للتحليل	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	نسبة الإيجاب بالتقريب
مديرو الشركات	٤٠	٥	٣٥	٢	٣٣	٨٢,٥
المديرون الماليون	٨٠	١١	٦٩	١٠	٥٩	٧٣,٧٥
المحاسبون	٢٨٠	٨	٢٧٢	٥	٢٦٧	٩٥,٣٦
الإجمالي	٤٠٠	٢٤	٣٧٦	١٧	٣٥٩	٨٩,٧٥

ويتضح من الجدول السابق أن حجم قوائم الاستقصاء الخاضعة للتحليل الإحصائي (٣٥٩) قائمة موزعة على شركات عينة الدراسة، بمعدل ردود- نسبة الإيجاب- ٨٩,٧٥٪ من القوائم الموزعة، وهو معدل مقبول في الدراسات التجارية، وكافٍ لاستخدام بيانات القائمة كأساس للتحليل الإحصائي، ويمكن الاعتماد عليها في التحقق من صحة فروض الدراسة وتحقيق أهدافها، وتعميم النتائج.

رابعاً- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية:

١- اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات المستقصى منهم على متغيرات الدراسة:

تم استخدم اختبار "كولمجروف– سمرنوف"(Sample Kolmogorov-Smirnov) لمعرفة هل استجابات المستقصى منهم حول متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ؟ وكانت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

فئات مجتمع الدراسة	متغيرات الدراسة	نتائج الاختبار		
		العدد	قيمة Z	مستوى الدلالة
مديرو الشركات	عدم صلاحية المعلومات المحاسبية- لترشيد التعاقدات المالية	٣٣	٢,٠٠٧	٠,٠٦١
	أهداف الإطار المقترح ومتطلبات تطبيقه		١,٢٥٢	٠,٠٨٧
	عناصر الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية		٠,٨١٢	٠,٥٢٥
	تأثير تطوير دور المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر الهيكل التمويلي		١,٠٥٨	٠,٢١٣
المديرون الماليون	عدم صلاحية المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية	٥٩	١,٤٩٤	٠,٠٦٣
	أهداف الإطار المقترح ومتطلبات تطبيقه		١,٧٩٨	٠,٠٧١
	عناصر الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية		١,٠٤٤	٠,٢٢٥
	تأثير تطوير دور المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر الهيكل التمويلي		١,٧٠٣	٠,٠٦٦
المحاسبون	عدم صلاحية المعلومات المحاسبية- لترشيد التعاقدات المالية	٢٦٧	٣,٦٣٢	٠,١٠٣
	أهداف الإطار المقترح ومتطلبات تطبيقه		٣,٧٣٩	٠,٠٨٧
	عناصر الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية		١,٩٧٤	٠,٠٦١
	تأثير تطوير دور المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر الهيكل التمويلي		٣,١٥٢	٠,٢٥٧

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة p-value أمام جميع المتغيرات في فئات الدراسة الثلاث أكبر من(٠,٠٥)، وهذا يدل على أن استجابات المستقصى منهم تتبع التوزيع الطبيعي، وبناء علي ما سبق فإن الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة، واختبار افتراضاتها باستخدام برنامج (SPSS,V.25) هي الاختبارات المعلمية.

٢- تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم فحص البيانات بعد تفريغها من قوائم الاستقصاء وتبويبها وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسب، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS,V.25) لإجراء التحليل الإحصائي، واعتمد الباحث في تحليل البيانات ومعالجتها على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، يمكن بلورتها على النحو الآتي:

أ- الإحصاءات الوصفية: تم الاعتماد على حزمة من الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل ومعالجة البيانات محل الدراسة، وقياس متغيرات البحث، وتتمثل في:

(التكرارات والنسب المئوية- حساب المتوسط الحسابي- الانحراف المعياري)

ب- الإحصاءات التحليلية: تم الاعتماد على حزمة من الأساليب الإحصائية التحليلية المناسبة لتحليل ومعالجة البيانات محل الدراسة، والتحقق من صحة واختبار فروض الدارسة، وتتمثل فيما يلي:

- **اختبار (One sample T-test)**: ويستخدم في هذه الدراسة لاختبار فروض الدراسة بمقارنة متوسط إجابات المستقصى منهم مع نسبة قبول ٧٠٪ أي بواقع (٣,٥) درجة موافقة.
- **اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)**: ويستخدم لتحديد الفروق المعنوية بين فئات عينة الدراسة وفقا لمحددات معينة.

- **اختبار (Post Hoc) لأقل فرق معنوي (LSD)**: ويستخدم لتحديد أي من فئات العينة- وفقا لمحدد معين مثل طبيعة الوظيفة، صاحبة الفرق المعنوي في القياس بناءً على نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

أما بالنسبة لما يحدد مدى قبول الفرض العدم أو رفضه في فروض الدراسة، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية السابقة فنجد مستوى المعنوية (الدلالة الإحصائية) α: وهو يمثل مستوى عدم الثقة في التقدير الذي نحصل عليه، وتستخدم الدراسات التجارية مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

خامساً- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

اعتمد الباحث علي اختبار(Cronbach`s Alpha) لاختبار صدق وثبات المقياس المستخدم في الدراسة الميدانية، ومدى اتساق جميع الفقرات مع المحور الذي تنتمي إليه، وللتحقق من مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الاستقصاء في قياس متغيرات الدراسة، والتحقق والبرهنة على صحة فروض الدراسة المتعلقة بهذه المتغيرات، وكانت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٤): نتائج اختبار ثبات وصدق أسئلة قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد الأسئلة	معامل ثبات "ألفا"	معامل الصدق الذاتي
عدم صلاحية المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة	٩	٠,٨٥٨	٠,٩٢٦
مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية	٢٠	٠,٨٠٢	٠,٨٩٦
جميع أسئلة قائمة الاستقصاء	٢٩	٠,٨٣٠	٠,٩١١

ويتضح من الجدول السابق ما يلي، أن معامل "ثبات ألفا كرونباخ" أكبر من ٠,٧ أمام جميع متغيرات الدراسة، ومن ثم يتحقق الثبات في أسئلة قائمة استقصاء الدراسة الاختبارية، وأن معامل الصدق الذاتي أكبر من ٠,٧ أمام جميع الأقسام في الجدول السابق، والذي يقيس إلى أي درجة توفر أسئلة أقسام قائمة الاستقصاء بيانات ذات علاقة بمشكلة الدراسة من مجتمع الدراسة، ومن ثم يتحقق الصدق في أسئلة قائمة الاستقصاء، وبالتالي تُعد مقبولة لجميع الأقسام التي تتضمنها، ويمكن الاعتماد عليها، لذا يطمئن الباحث إلى نتائج التطبيق على عينة الدراسة.

سادساً- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

١- درجة موافقة المستقصين على عدم صلاحية المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة لترشيد التعاقدات المالية:

يمكن تفريغ إجابات المستقصى منهم حول عدم صلاحية المعلومات المحاسبية، بمعلومية المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لتحديد درجة الموافقة للمستقصين على عدم صلاحية هذه المعلومات بحالتها الراهنة لترشيد التعاقدات المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٥): درجة الموافقة للمستقصين على عدم صلاحية المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- لترشيد التعاقدات المالية

مشكلات عدم صلاحية المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
تفشل المعلومات المحاسبية في إزالة مشاكل عدم التأكد المصاحبة لقرارات التعاقدات المالية، بسبب تقليدية المفاهيم والمبادئ التي ترتكز عليها، وعدم اتساقها مع المفاهيم والمبادئ الحديثة في العلوم المستقبلية.	٤,٣٦	٠,٥٨	موافق بشدة	٣
لم تقدم المعلومات المحاسبية حلا لمشكلة التعاقدات المالية غير الكاملة، حيث لم تعكس بصورة متكاملة كافة المتغيرات البيئية المحيطة بالشركة.	٤,٦٤	٠,٥٩	موافق بشدة	١
لم تعالج المعلومات المحاسبية مشكلة الأجل الطويل المتعلقة بالتعاقدات المالية، لعدم تكاملها مع باقي نظم المعلومات الأخري بالشركة.	٣,٧٦	٠,٨٨	موافق	٨
تتجاهل المعلومات المحاسبية أثر المتغيرات البيئية المحيطة بشركات المساهمة على قراراتها التمويلية، وهو ما يجعلها تفقد فاعليتها في التوصل إلى هيكل تمويلي متوازن.	٤,٢٧	٠,٦٠	موافق بشدة	٥
عدم اهتمام المعلومات المحاسبية بالتكامل مع المبادئ والمفاهيم الحديثة لعلم الإدارة والتمويل والاستثمار والقانون، لتوفير أساس علمي متكامل لترشيد قرارات التعاقدات المالية.	٣,٣٩	١,٣٠	موافق	٩
عدم ملاءمة تلك المعلومات لاحتياجات متخذي القرارات المتجددة لترشيد تعاقداتهم المالية وإدارة المخاطر التمويلية، لضعف قدرتها التنبؤية، والطبيعة التحكمية لأساليب القياس التقليدية.	٤,٢٨	٠,٦٣	موافق بشدة	٤
عدم قدرة المعلومات المحاسبية في عرض كافة مشكلات ومخاطر التعاقدات المالية – كمخاطر الخلل في الهياكل التمويلية، لاعتمادها على مبادئ وأساليب متقادمة، لا تتناسب مع المتطلبات المستقبلية لتقييم مدى كفاءة الهياكل التمويلية.	٤,٥٢	٠,٥١	موافق بشدة	٢
عدم إسهام المعلومات المحاسبية في تحسين القدرة التفاوضية لمتخذي القرارات، وعدم اهتمامها بخصائصهم السلوكية، الأمر الذي يحد من قدرتها للتأثيرعلى سلوكهم نحو اختيار أفضل الشروط والتعهدات المستقبلية.	٤,١٦	٠,٤٤	موافق	٧
عدم مناسبة الأساليب التقليدية التي تستند عليها المعلومات المحاسبية للواقع العملي، ومتطلبات البيئة الحديثة، إلى جانب غياب التكامل بينها، مما يقلل من فاعليتها في تقديم التفسيرات الواقعية لتقييم الهياكل التمويلية.	٤,٢٢	٠,٤١	موافق بشدة	٦
متوسط آراء المستقصى منهم تجاه عدم صلاحية المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية	**٤,١٧**	**٠,٩٤**	**موافق**	**--**

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

أ. توجد موافقة من المستقصى منهم حول عدم صلاحية المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة العامة المصرية، حيث يبلغ المتوسط الحسابي لدرجات الموافقة على المشكلات المطروحة لقياس ذلك ٤,١٧ وهو يقع في فئة "موافق" فئة (من٣,٤-٤,٢٠) من فئات مقياس "ليكرت" الخماسي المستخدم، بانحراف معياري يبلغ ٠,٩٤، وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على صغر حجم الانحراف؛ مما يوحي باتفاق المستقصى منهم في آرائهم تجاه هذه المشكلات، وعدم ملاءمة المعلومات المحاسبية لتلبية حاجات متخذ القرارات لترشيد تعاقداتهم المالية، وهو ما يؤكد على صحة النتائج النظرية التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته.

ب. يمكن ترتيب المشكلات المطروحة لقياس عدم صلاحية المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية ، من خلال عمود الترتيب في الجدول أعلاه، وأن أعلى درجة موافقة حصلت عليها مشكلة " لم تقدم المعلومات المحاسبية حلا لمشكلة التعاقدات المالية غير الكاملة، حيث لم تعكس بصورة متكاملة كافة المتغيرات البيئية المحيطة بالشركة" بموافقة بشدة بدرجة ٤,٦٤ وبانحراف معياري ٠,٥٩، مما يدل على اتفاق المستقصى منهم في آرائهم على وجود هذه المشكلة.

ج. أن أقل هذه المشكلات حصلت على درجة موافقة هي " عدم اهتمام المعلومات المحاسبية بالتكامل مع المبادئ والمفاهيم الحديثة لعلم الإدارة والتمويل والاستثمار، لتوفير أساس علمي متكامل لترشيد قرارات التعاقدات المالية" بدرجة موافقة ٣,٣٩ وبانحراف معياري يبلغ ١,٣٠، وهو أكبر من الواحد الصحيح؛ مما يدل على عدم اتفاق المستقصى منهم في آرائهم حول هذه المشكلة.

٢- درجة موافقة المستقصين على مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن تفريغ إجابات المستقصى منهم حول مدى موافقتهم على مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة في أهدافه وعناصره وتأثيرة على ترشيد التعاقدات المالية وتدنية المخاطر التمويلية، بمعلومية المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، من خلال الجدول التالي:

جدول (٦): درجة الموافقة للمستقصين على مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية

مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
يهدف الإطار المقترح إلى إبراز الجانب النفعي لعلم المحاسبة وأهميته في تدعيم القدرة المعرفية لإدارة شركات المساهمة؛ لترشيد تعاقداتها المالية وبناء هياكل تمويلية متوازنة بالاستناد إلى قاعدة معلوماتية متكاملة.	٤,٤٨	٠,٥٧	موافق بشدة	٤
يهدف الإطار المقترح إلى تعزيز قدرات متخذي القرارات وتنميته؛ لترشيد كفاءاتهم التفاوضية، وابتكار أفكار وحلول جديدة، للتصدي لمشكلات التعاقدات المالية ومخاطر الهيكل التمويلي.	٤,٣٠	٠,٥٩	موافق بشدة	٥
يتطلب تطبيق الإطار المقترح توافر المؤهلات العلمية والعملية للقائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبية، لتوفير قاعدة معلوماتية متكاملة لترشيد التعاقدات المالية.	٤,٦٤	٠,٦٦	موافق بشدة	٢
يتطلب تطبيق الإطار المقترح وجود هيكل تنظيمي كفء، وكوادر إدارية على درجة عالية من الكفاءة والفعالية تعي بأهمية تحسين وتطوير دور المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية والتصدي لمخاطر الهياكل التمويلية.	٤,٢٥	٠,٦٠	موافق بشدة	٩
مفهوم المعلومات التفاضلية: هي المعلومات التي تفيد في المفاضلة بين البدائل التمويلية من حيث العوائد والمخاطر المستقبلية، وتمتاز المستقبلية وتوافقها مع الأساليب المتطورة لاتخاذ القرارات.	٤,٢٩	٠,٦٢	موافق بشدة	٦
مرونة التنبؤات المستقبلية: أى وجوبية إعداد المعلومات المحاسبية على أساس الحركية والمرونة، لتصوير الواقع الفعلى، والمتوقع للبيئة المحيطة بشركات المساهمة، وهو ما يمكنها من التفاعل والاستجابة للتغيرات المستقبلية.	٣,٨٤	٠,٨٩	موافق	١٦
مفهوم المشاركة الفعالة في اتخاذ قرار التعاقدات المالية بين مختلف الإدارات والاقسام بالشركة، وبين معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها من أجل الوقوف على خصائصهم السلوكية واحتياجاتهم المعلوماتية لترشيد التعاقدات المالية.	٣,٦٢	٠,٨٧	موافق	١٩
مفهوم الرقابة المسبقة للتعاقدات المالية للشركات المساهمة: هي الرقابة الأمامية للتنبؤ بالانحرافات والتغيرات المستقبلية قبل حدوثها، وتتطلب إصباغ المعلومات المحاسبية بالبعد المستقبلي والتغذية العكسية مع التركيز على عنصر الديناميكية في بيئة اتخاذ القرار.	٣,٧٥	٠,٨٨	موافق	١٧
مفهوم التكييف القانوني للتعاقدات المالية: أي مدى توافق كافة أركان التعاقد المالي وتعهداته للأنظمة والقوانين السارية، ويتطلب ضرورة إلمام القائمين على إجراء تلك التعاقدات بكافة الجوانب القانونية، والمعرفة المعلوماتية المناسبة حول كافة أركان التعاقد ومخاطره.	٤,٢٤	٠,٦٦	موافق بشدة	١٠

مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
مبدأ المستقبلية للمعلومات المحاسبية لتدنية مخاطر عدم التأكد المصاحبة للتعاقدات المالية بشركة المساهمة.	٤,١٦	٠,٦٩	موافق	١٣
مبدأ التكامل بين نظام المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الأخري بشركة المساهمة لتوفير قاعدة معلوماتية متكاملة للتصدي لمخاطر وتحديات ترشيد التعاقدات والمخاطر التمويلية.	٤,٢٦	٠,٦٣	موافق بشدة	٨
مبدأ التوازن في الهيكل التمويلي عند إجراء التعاقدات المالية بشركة المساهمة؛ لبناء هيكل تمويلي بأقل أعباء مالية ، وبأفضل الشروط للتصدي لمخاطر السلوك الانتهازى لحقوق السيطرة في المستقبل، ويضمن التوازن بين مصادر التمويل المختلفة واستخداماتها، وبين الأخطار والعوائد .	٤,٥٣	٠,٥٠	موافق بشدة	٣
مبدأ حرية التفاوض عند إجراء التعاقدات المالية بشركة المساهمة مع أصحاب روؤس الأموال، للتوصل لأفضل التعهدات المستقبلية، وهو ما يتطلب الإلمام بقواعد التفاوض الناجح وكيفية الاستفادة من المعلومات المحاسبية المناسبة.	٤,٢٣	٠,٥٢	موافق بشدة	١١
أسلوب التحليل الرباعي: يُعد أسلوب تحليلي مستقبلي لمعرفة نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي توفرها البيئة المحيطة بشركات المساهمة.	٤,٢٢	٠,٦٢	موافق بشدة	١٢
أسلوب التحليل المالي المعاصر: يهتم بدراسة الإرتباطات بين عناصر القوائم المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها، وبين مختلف الأحداث والعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية، لتفسير وتقييم الأداء المالي للشركة المساهمة بشكل شامل ومتكامل.	٤,٢٧	٠,٦٠	موافق بشدة	٧
أسلوب دورة حياة التعاقد المالي: هو تحليل تنظيمي يغطي فترة التعاقد بداية من تحديد الفجوة التمويلية حتى إنهاء التعاقد، لتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات المرتبطة بكل مرحلة، بهدف الإتجاه نحو التحسين المستمر لتلك التعاقدات.	٣,٤٤	٠,٩٤	موافق	٢٠
أسلوب العصف الذهني: هو أسلوب للتفكير الجماعي يستهدف حل المشاكل المعقدة، وإبراز أفكار جديدة مبتكرة، لاعتماده على المشاركة بين أفضل الخبرات، كما يساعد في تنمية روح العمل كفريق بين معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها للتصدي لمخاطر الهياكل التمويلية.	٣,٧١	٠,٩٥	موافق	١٨
يساعد الإطار المقترح في تقييم حقيقة الوضع المالي للشركة المساهمة من منظور شامل، للتحديد الدقيق للاحتياجات المالية المستقبلية، والمفاضلة بين البدائل التمويلية، لاختيار أنسب التعاقدات المالية بفضل الشروط المستقبلية، بالاستناد على مؤشرات كمية وغير كمية ومعلومات تفاضلية مستقبلية.	٤,٧٤	٠,٨٩	موافق بشدة	١
يمكّن الإطار المقترح من اختيار وتصميم هيكل تمويلي متوازن بأقل التكاليف وفي الوقت المناسب، ويمتاز بالمرونة العالية والتفاعل مع المتغيرات البيئية المحيطة بالشركة، والترابط بين مصادر التمويل واستخداماتها، بما يضمن تحقيق التوازن المالي الحالي والمستقبلي.	٤,٠١	٠,٦٦	موافق بشدة	١٥
يتيح الإطار المقترح معلومات محاسبية تمتاز بالقيمة الرقابية لمتابعة وتقييم التعاقدات من منظور متكامل، والتحقق من مدى كفاءة وفاعلية الهيكل التمويلي، وفرص رقابة تنبؤية للإنذار المبكر عن مخاطر التمويل بشركات المساهمة، بما يجنبها الوقوع في الأزمات المالية، والخلل في الهيكل التمويلي حالياً ومستقبلاً.	٤,٠٨	٠,٦٩	موافق	١٤
متوسط آراء المستقصى منهم تجاه مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية	٤,١٥	٠,٧٩	موافق	--

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

أ. توجد موافقة من المستقصى منهم حول مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة في أهدافه وعناصره وتأثيرة على ترشيد التعاقدات المالية وتدنية المخاطر التمويلية، حيث يبلغ المتوسط الحسابي لدرجات الموافقة لهذه المكونات ٤,١٥ وهو يقع في فئة "موافق" فئة (من ٣,٤-٤,٢) من فئات مقياس "ليكرت" الخماسي المستخدم، بانحراف معياري يبلغ ٠,٧٩، وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل علي صغر حجم الانحراف؛ مما يوحي باتفاق المستقصى منهم في آرائهم تجاه مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما يؤكد على أهمية وفعالية هذا الإطار الذي تبناه الباحث، لتركيزه على إصباغ تلك المعلومات بالبعد المستقبلي، بما يعزز من كفاءتها وفاعليتها في القيام بوظيفتها النفعية لتلبية حاجات متخذ القرارات لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها.

ب. يمكن ترتيب عناصر الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال عمود الترتيب في الجدول أعلاه، وأن أعلى درجة موافقة حصلت عليها " يساعد الإطار المقترح في تقييم حقيقة الوضع المالي للشركة المساهمة من منظور شامل، للتحديد الدقيق للاحتياجات المالية المستقبلية، والمفاضلة بين البدائل التمويلية، لاختيار أنسب التعاقدات المالية بفضل الشروط المستقبلية " بدرجة موافقة بشدة ٤,٧٤ وبانحراف معياري ٤٠,٨٩ مما يدل على اتفاق المستقصى منهم في آرائهم على هذا الهدف لأهميته في شركات المساهمة، بغية بناء هياكل تمويلية متوازنة.

ج. وأن أقل درجة موافقة حصلت عليها " أسلوب دورة حياة التعاقد المالي: هو تحليل تنظيمي يغطي فترة التعاقد بداية من تحديد الفجوة التمويلية حتى إنهاء التعاقد، لتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات المرتبطة بكل مرحلة، بهدف الإتجاه نحو التحسين المستمر لتلك التعاقدات" بدرجة موافقة بمتوسط ٣,٤٤ وبانحراف معياري يبلغ ٠,٩٤. مما يدل على عدم اتفاق المستقصى منهم في آرائهم حول هذا الأسلوب.

٣- تحقيق واختبار الفرض الأول من الدراسة الميدانية:

أ- تحديد معنوية موافقة المستقصى منهم لعدم صلاحية المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية:

جدول (٧): معنوية قبول المستقصى منهم لعدم صلاحية المعلومات المحاسبية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق عن ٧٠٪[1] (٣,٥)	قيمة"T"	درجات الحرية	مستوى الدلالة
عدم صلاحية المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة.	٤,١٧	٠,٩٤	٠,٦٧	١٣,٣٤	٣٥٨	٠,٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق، أنه توجد فروق معنوية بين متوسط درجة الموافقة للمستقصى منهم على عدم صلاحية المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، ومستوى الموافقة ٧٠٪ (درجة موافقة ٣,٥ كمعيار لعدم صلاحية المعلومات المحاسبية

[1] معيار قبول ٧٠٪ وهو يعني مقارنة متوسط إجابات المستقصى منهم، بنسبة موافقة ٧٠٪ من الدرجة الكلية وهي (٥) درجات أي بواقع ٣,٥ درجة موافقة.

لهذا الغرض)، حيث مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ أمام قيمة اختبار "T"، ومتوسط الفرق موجب في صالح موافقة المستقصى منهم، أي أن المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة لا تفي بمتطلبات متخذي القرارات في شركات المساهمة لترشيد التعاقدات المالية، وذلك بدرجة موافقة أعلى من ٧٠٪ من أقصى درجة للموافقة وهي (٥) درجات.

ب- **اختبار أقل فرق معنوي LSDفي آراء فئات المستقصى منهم حول عدم صلاحية المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- كأساس لترشيد التعاقدات المالية وفقا لخصائصهم الشخصية والوظيفية**

جدول (٨): نتائج اختبار ANOVA

لتحديد الفروق بين آراء فئات المستقصى منهم حول عدم صلاحية المعلومات المحاسبية

المتغيرات		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبارF	مستوى الدلالة
طبيعة الوظيفة	بين المجموعات	١١,١١	٢,٠٠	٥,٥٦	٣٣,٦٧	٠,٠٠٠
	في المجموعات	٥٨,٧١	٣٥٦,٠٠	٠,١٦		
	المجموع	٦٩,٨٢	٣٥٨,٠٠	--		
القطاع الذي يتبعون له	بين المجموعات	٠,٠٩	٣	٠,٠٣	٠,١٥٢	٠,٩٢٨
	في المجموعات	٦٩,٧٣١	٣٥٥	٠,١٩٦		
	المجموع	٦٩,٨٢١	٣٥٨	--		
المستويات التعليمية	بين المجموعات	١,٧٣	٣,٠٠	٠,٥٨	٣,٠٠٤	٠,٠٣
	في المجموعات	٦٨,٠٩	٣٥٥,٠٠	٠,١٩		
	المجموع	٦٩,٨٢	٣٥٨,٠٠	--		
التخصص العلمي	بين المجموعات	٠,٦٥	٢,٠٠	٠,٣٣	١,٦٨٦	٠,١٨٧
	في المجموعات	٦٩,١٧	٣٥٦,٠٠	٠,١٩		
	المجموع	٦٩,٨٢	٣٥٨,٠٠	--		

ويتضح من الجدول السابق، أن مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ أمام كل من (طبيعة الوظيفة- المستوى التعليمي) في الجدول أعلاه، وهذا يدل على وجود فروق معنوية بين آراء فئات المستقصى منهم في درجة الموافقة على عدم صلاحية المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- ترجع إلى هذه الخصائص، ولكن لا توجد فروق معنوية في آرائهم تجاه عدم صلاحية هذه المعلومات ترجع إلى كل من القطاع التابعين له من قطاعات مجتمع الدراسة، والتخصص العلمي لهم، ولمعرفة الفئات المتسببة في تحقيق فروق معنوية بين آراء فئات المستقصى منهم داخل هذه الخصائص المذكورة في الجدول أعلاه، يتم عمل اختبار Post HOC وفقا لأقل فروق معنوية LSD بين الفئات، وبعد إجراء الاختبار وتحليل النتائج يتكون الجدول التالي:

جدول (٩): نتائج اختبار Post HOC[1]

لتحديد الفروق المعنوية بين آراء فئات المستقصى منهم تجاه عدم صلاحية المعلومات المحاسبية

			متوسط الفرق	مستوى الدلالة
طبيعة الوظيفة	مدير شركة	مدير مالي	٠,٥٩٥-	٠,٠٠٠
		محاسب	٠,١٥١-	٠,٠٤٤
	مدير مالي	محاسب	٠,٤٤٣	٠,٠٠٠
المستوى التعليمي	مؤهل جامعي	ماجستير	٠,١٤٥	٠,٠١٤
		دكتوراه	٠,١٦٠	٠,٠٣٢

ويتضح من الجدول السابق، وجود فروق معنوية بين مديري الشركات وآراء كل من (المديرين الماليين، والمحاسبين بالإدارات المالية)، وكذلك بين المديرين الماليين والمحاسبين بالإدارات المالية، وكذلك بين أصحاب المؤهل العلمي وكل من أصحاب (الماجستير، والدكتوراه)، وذلك حول عدم صلاحية المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- كأساس لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة.

تعليق الباحث على نتائج الاختبارات الإحصائية الفرض الأول للدراسة الميدانية:

يستنتج الباحث وجود اتفاق بين آراء المستقصى منهم على عدم صلاحية المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- كأساس لترشيد التعاقدات المالية، وبناءً عليه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، أي أنه "لا تفي المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- بمتطلبات متخذ القرارات في شركات المساهمة لترشيد التعاقدات المالية، وذلك في ضوء التطورات الحديثة والمتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة".

٤- تحقيق واختبار الفرض الثاني من الدراسة الميدانية:

أ- تحديد معنوية موافقة المستقصى منهم لمكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:

يبين الجدول التالي رقم (١٠) تحديد درجة معنوية موافقة المستقصي منهم لمكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والممثلة في أهدافه ومتطلبات تطبيقه وعناصره وتأثيرة على ترشيد التعاقدات المالية وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بشركات المساهمة.

[1] يحتوي الجدول على المقارنات المعنوية فقط، أما المقارنات غير المعنوية فقد تم حذفها، ليصبح الجدول واضحا للقراءة، وبخلاف المقارنات الموجودة بالجدول فهي مقارنات غير معنوية.

جدول (١٠): معنوية موافقة المستقصى منهم لمكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق عن ٧٠٪ (٣,٥)	قيمة"T"	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية	٤,١٥	٠,٧٩	٠,٦٥	١٨,٧٣	٣٥٨	٠,٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق، أنه توجد فروق معنوية بين متوسط درجات الموافقة للمستقصى منهم لكل مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية (أهدافه- وعناصره- ومتطلبات تطبيقه- وتأثيره على إدارة مخاطر التمويل) ومستوى الموافقة ٧٠٪ (درجة موافقة ٣,٥ كمعيار لقبول الإطار المقترح)، حيث مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ أمام قيم اختبار "T"، ومتوسط الفرق موجب في صالح موافقة المستقصى منهم، أي أن الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية يسهم في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها، وذلك بمستوى موافقة أعلى من ٧٠٪ من الحد الأقصى لدرجة الموافقة وهى (٥) درجات.

ب- اختبار أقل فرق معنوي LSD في آراء فئات المستقصى منهم حول الموافقة على مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وفقاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية

جدول (١١): نتائج اختبار ANOVA

لتحديد الفروق بين آراء فئات المستقصى منهم حول قبول مكونات الإطار المقترح وفقا لخصائصهم الشخصية والوظيفية

المتغيرات		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبارF	مستوى الدلالة
طبيعة الوظيفة	بين المجموعات	١٦,٥٣	٢,٠٠	٨,٢٧	٣٦,٧٣٨	٠,٠٠٠
	في المجموعات	٨٠,٢٣	٣٥٦,٠٠	٠,٢٣		
	المجموع	٩٦,٧٦	٣٥٨,٠٠	--		
المستويات التعليمية	بين المجموعات	١٠,٢٣	٢,٠٠	٥,١٢	١٠٠,٢٩٤	٠,٠٠٠
	في المجموعات	١٨,١٠	٣٥٦,٠٠	٠,٠٥		
	المجموع	٢٨,٣٣	٣٥٨,٠٠	--		
التخصص العلمي	بين المجموعات	١٠,٣٢	٢,٠٠	٥,١٦	٧٧,٠٠	٠,٠٠٠
	في المجموعات	٢٣,٨٤	٣٥٦,٠٠	٠,٠٧		
	المجموع	٣٤,١٦	٣٥٨,٠٠	--		
القطاع الذي يتبعون له	بين المجموعات	١,١٨٤	٢	٠,٥٩	٢,٠٠٦	٠,١٣٦
	في المجموعات	١٠٤,٨٩	٣٥٦	٠,٣٠		
	المجموع	١٠٦,٠٨	٣٥٨,٠٠	--		

ويتضح من الجدول السابق، أن مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ أمام كل من (طبيعة الوظيفة- المستويات التعليمية- التخصص العلمي) في الجدول أعلاه، وهذا يدل على وجود فروق معنوية بين آراء فئات المستقصى منهم في درجة الموافقة على مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات

المحاسبية ترجع هذه الخصائص، ولكن لا توجد فروق معنوية في آرائهم تجاه قبول الإطار المقترح ترجع إلى كل من القطاع التابعين له من قطاعات مجتمع الدراسة، ولتحديد الفئات المتسببة في وجود هذه الفروق المعنوية المشار إليها، يتم عمل اختبار Post HOC وفقا لأقل فروق معنوي LSD بين الفئات، وبعد إجراء الاختبار وتحليل النتائج يتكون الجدول التالي:

جدول (١٢): نتائج اختبار Post HOC

لتحديد الفروق المعنوية بين آراء فئات المستقصى منهم حول قبول مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية

			متوسط الفرق	مستوى الدلالة
المستوي التعليمي	مؤهل جامعي	دبلوم دراسات عليا	٠,٧٠٧	٠,٠٠٠
		دكتوراه	٠,٥٤٩	٠,٠٠٠
طبيعة الوظيفة	محاسب	مدير شركة	٠,١٤١	٠,٠٠١
		مدير مالي	-٠,٤٢٧	٠,٠٠٠
	مدير شركة	مدير مالي	-٠,٥٦٨	٠,٠٠٠
التخصص العلمي	محاسبة	اقتصاد	٠,١٠٧	٠,٠٢٦
		إدارة أعمال	-٠,٤٣٨	٠,٠٠٠
	اقتصاد	إدارة اعمال	-٠,٥٤٥	٠,٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق، وجود فروق معنوية بين آراء أصحاب المؤهل الجامعي وآراء كل من أصحاب (دبلوم الدراسات العليا، والدكتوراه)، وكذلك بين آراء المحاسبين وآراء كل من (المديرين الماليين ومديري الشركات)، وبين مديري الشركات والمدراء الماليين بالادارات المالية، وكذلك بين آراء أصحاب تخصص المحاسبة وآراء كل من أصحاب (تخصص الاقتصاد وتخصص إدارة الأعمال) وبين آراء أصحاب تخصص الاقتصاد وأراء أصحاب تخصص إدارة الأعمال، وذلك حول إسهام الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها.

تعليق الباحث على نتائج الاختبارات الاحصائية للفرض الثاني للدراسة الميدانية:

يستنتج الباحث أنه يوجد اتفاق بين آراء المستقصى منهم في التأييد والموافقة على مكونات الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها والممثلة في (أهدافه- وعناصره- ومتطلبات تطبيقه- وتأثيره على إدارة مخاطر الهيكل التمويلي)، وبناءً عليه يتم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، أي أنه "يسهم الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها".

النتائج والتوصيات:

أولا- النتائج:

في ضوء الدراسة النظرية وما انتهت إليه الدراسة الميدانية يمكن إجمال أهم نتائج البحث فيما يأتي:

١. توجد علاقة وثيقة بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد التعاقدات المالية، فكلما زادت كفاءة هذه المعلومات وفاعليتها يكون متخذو القرارات في وضع أفضل لاختيار أنسب التعاقدات المالية، والتفاوض للتوصل لأفضل الشروط والتعهدات المستقبلية التي تنظمها هذه التعاقدات.
٢. تعرضت المعلومات المحاسبية بحالتها الراهنة لكثير من الانتقادات التي حالت دون الاستفادة من دورها ومميزاتها بشكل كامل في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، فلم تقدم حلا لمشكلة عدم التأكد المصاحبة لهذه التعاقدات، حيث أهملت عنصر الديناميكية في بيئة اتخاذ قرار التعاقد المالي، فضلا عن عدم قدرتها على التصدي لمخاطر عدم اكتمال التعاقدات المالية، لعدم توفيرها صورة متكاملة وشاملة عن كافة أبعاد هذه التعاقدات، فضلاً عن عدم تفاعلها مع المتغيرات البيئية المحيطة بتلك الشركات، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Yiwei,2020- Hans Salehi,2022- et al,2016)، وهو ما يثبت صحة الفرض العدمي الأول للدراسة.
٣. ساعد وجود مدخل محاسبي متكامل على تفعيل وتطوير دور المعلومات المحاسبية عند إجراء التعاقدات المالية بشركات المساهمة على التصدى للتحديات والانتقادات التي تحدّ من قدرة هذه المعلومات في القيام بدورها المنشود في ترشيد هذه التعاقدات، لأنه يتأسس على المزج بين علم المحاسبة والعلوم الأخرى ذات الصلة كعلم الإدارة وعلم التمويل والقانون الدراسات الجدوى وغيرها؛ بهدف إصباغها بالصبغة المستقبلية، بحيث تكون المعلومات المحاسبية أكثر قدرة على التنبؤ وأكثر فاعلية في التفسير والتحكم، وبما يمكنها القيام بوظيفتها النفعية في تدعيم القدرة المعرفية لمتخذ القرارات لترشيد التعاقدات المالية بشركة المساهمة.
٤. ارتكز الإطار المقترح لتطوير دور المعلومات المحاسبية على المزج بين ثلاث دعائم رئيسية، لإخراج معلومات محاسبية من منظور مستقبلي، وذات منهجية ورؤية متكاملة للتعامل مع الأحداث من منطلق الفعل وليس رد الفعل، وبما يعزز من كفاءتها وفعاليتها في القيام بوظيفتها النفعية في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة، وتتمثل هذه الدعائم في:
   أ. المفاهيم والمبادئ المناسبة والنافعة في مجال ترشيد التعاقدات المالية، والتفاعل والتكيف مع المتغيرات البيئية ذات الطبيعة الديناميكية المتغيرة.
   ب. الأساليب الحديثة المستمدة من مجالات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها الحديثة، ومختلف العلوم الأخرى المعاصرة، لتغطية مختلف أبعاد التعاقدات المالية.
   ج. التركيز على متخذ القرار، باعتباره بشرا له سلوكه ودوافعه واتجاهاته وقدرته الاستيعابية وميوله، بما يعزز من قدرته على التنبؤ والتفاوض، والتأثير في سلوكه نحو تحقيق الأهداف المنشودة.
٥. أسهم الإطار المقترح لتطوير دور المعلومات المحاسبية في التصدى لمخاطر وتحديات التعاقدات المالية غير الكاملة، حيث يتكون من بناء فكري متكامل يستند على مفاهيم ومبادئ وأساليب متطورة، لتوفير قاعدة معلوماتية متكاملة عن مختلف أبعاد هذه التعاقدات تشمل نوعي التغذية المعلوماتية الأمامية والعكسية، فضلاً عن التركيز على تنمية وتعزيز قدرات متخذ القرارات التفاوضية لإبتكار أفكار وحلول جديدة للتصدى لهذه المخاطر، وفرض رقابة تنبؤية

للإنذار المبكر عن وجود هذه المخاطر بشركات المساهمة، بما يجنبها الخلل أو الارتباك المالي في هيكلها التمويلي حاليا ومستقبلا.

٦. تبين من نتائج التحليل الإحصائي، يؤدي تطبيق الإطار المقترح لتطوير دور المعلومات المحاسبية بشركات المساهمة العامة المصرية بقطاعات الأدوية، والبترول، والصناعات المعدنية، والاتصالات والمعلومات إلى رفع كفاءة وفاعلية الهياكل التمويلية بها، حيث يساعد إدارة شركات المساهمة على التصدي لمخاطر وتحديات ترشيد تعاقداتها المالية، وتقديم التوصيات اللازمة لبناء هيكل تمويلي متوازن، يتميز بالتوازن بين عناصره وبين مصادر التمويل واستخدامتها، والمرونة الملائمة للتأقلم مع المتغيرات البيئية المحيطة، وبأسبب الشروط والتعهدات المستقبلية، لتجنب مخاطر السلوك الانتهازي للتعاقدات والانهيار أو الخلل المالي في الهياكل التمويلية؛ وبما يحقق في النهاية من تعظيم قيمتها في الوقت الحالي والمستقبلي، وهو ما يبرهن على صحة الفرض البديل الثاني للدراسة.

ثانياً- توصيات البحث:

استنادًا إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

١. تطبيق الإطار المقترح في هذا البحث لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة. وهذا سينعكس في النهاية على تعظيم قيمة تلك الشركات حاليا ومستقبلاً. ودون شك، فإن تلك الشركات تُعد ركيزة أساسية في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني.
٢. عقد ندوات ومؤتمرات للكوادر الإدارية بشركات المساهمة، لتوعيتهم بأهمية التعاقدات المالية ومخاطر الهياكل التمويلية، والجانب النفعي للمعلومات المحاسبية وأهميتها في رفع وتدعيم القدرة المعرفية لإدارة هذه الشركات؛ للتصدي لتلك المخاطر.
٣. إعادة النظر وفحص الهياكل التمويلية للشركات المساهمة، لاتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة، بما يتناسب مع مبادئ ومعايير الهيكل التمويلي المتوازن لهذه الشركات، مع ضرورة إجراء تحليل بيئي مستمر للاستفادة من الفرص التي تفرزها المتغيرات البيئية المحيطة بهذه الشركات وتجنب تهديداتها، للمحافظة على توازنها المالي الحالي والمستقبلي.
٤. ضرورة العمل على توفير برامج تدريبية بالجامعات المصرية لتأهيل الكوادر المحاسبية بشركات المساهمة لتعي خطورة التعاقدات المالية، وكيفية ترشيدها، مع الاستفادة من منهجية الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، للارتقاء بمستواهم العلمي والمعرفي؛ لتفعيل وتطوير دورها في ترشيد هذه التعاقدات بشركات المساهمة.
٥. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المحاسبية المستقبلية حول تفعيل وتطوير دور المعلومات المحاسبية في ترشيد التعاقدات المالية، في ظل التطورات الهائلة المستمرة في مجال تقنيات المعلومات، والعلوم الأخرى ذات الصلة بعلم المحاسبة، كمحاولة لتدعيم دور المحاسبة في تحقيق أهدافها من خلال البحث والتنقيب في هذه المجالات المعاصرة وتوسيع الاهتمام بها، مع إجراء دراسة شاملة تتناول شركات المساهمة الخاصة المصرية؛ لتحليل ودراسة القيود والصعوبات التي تحد من قدرتها على ترشيد تعاقداتها المالية، وهو ما يشكل فرصًا بحثية مستقبلية مرتبطة بهذا الموضوع.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أبو طالب، يحيى محمد، (٢٠١٥)، "تأثير اتجاه اتخاذ القرارات- المدخل السلوكي ومدخل التنبؤ - في بناء نظرية المحاسبة"، **مجلة المال والتجارة**، مصر، ع ٣٠:٥٥٠-٣٢.

٢. أحمد، الطيب محمد زين ، (٢٠١٨)، " جودة المعلومات وأثرها على رشـــد القرارات"، **مجلة التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة بابل، ع٤٠: ٥-١١.

٣. الحاج، طارق، (٢٠١٠)، **"مبادئ التمويل"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط ١: ٢١.

٤. دغمة، عبد اللطيف حســين قاســم، المعمري، عبد الوهاب عبد الله، (٢٠٢٠)، " التكييف القانوني للعقود الإدارية الحديثة"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي- الجامعة الأردنية، مج ٤٧، ع ١: ٥٠-٦٠.

٥. دواق، سميرة، وفرحات، عباس، (٢٠١٩)،" الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية- جامعة الشـهيد حمه لخضـر الوادي بالجزائر ، مج٣، ع١: ١٨-٢٢.

٦. الشـوبري، أحمد السـيد البهي، (٢٠١٩)، " التفاوض التعاقدي؛ إطاره القانوني وأثره في الالتزام"، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور**، ع ٤، ج ١: ١١٨٠-١١٩٠.

٧. طلب، محمد عبد العظيم، والنهاري، عبد الله محمد، (٢٠١٦)، " تطوير نظم متكاملة للانذار المبكر بالأزمات المالية مع التطبيق على المكسـيك وتايلاند"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة- جامعة أسيوط، ع٦١: ٦٥-٦٨.

٨. عيروط، مصـــطفي محمد مصـــطفي، (٢٠١٧)،" مشـــكلات التمويل المالي وأثرها على اتخاذ القرارات الإدارية من وجهة نظر الإدارات العليا في الجامعات الأردنية"، **مجلة العلوم التربوية**، كلية الدراسات العليا للتربية- جامعة القاهرة، مج ٢٥، ع ٣: ٥٣٦-٥٤٦.

٩. قرامز، فطيمة الزهرة، (٢٠١٦)، "المنهج المعاصر للتفكير المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي بالجزائر، ع ٦: ٣١٠-٣١٥.

١٠. القريشـــي، فتحية مزهر عبد الرضـــا، (٢٠١٢)،" التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة والربحية في الشركات – دراسة تطبيقية، **مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية**"، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كركوك، مج٢، ع ٢: ١-١٠.

١١. كورتل، فريد، وخنطيط، خديجة، (٢٠١٩)، " أثر تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي"، **مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية - عمادة البحث العلمي، مج ٥: ٧٣٨-٧٤٠.

١٢. محمد، صـــلاح على أحمد، وأحمد، محمد المهدي الأمير،(٢٠٢٠)، " دور محاســبة التحوط في زيادة فعالية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية المصـرفية" - دراسـة حالة بنك التضـامن الإسـلامي السوداني"، مجلة **البحوث والدراسات التجارية**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الجلفة بالجزائر، مج ٤، ع ١: ٢١٠-٢٢٠.

١٣. محمود، سحر عبدالسميع، (٢٠١٩)، " أثر جودة القوائم المالية على تكلفة أموال الملكية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة- جامعة طنطا ، ع ٢.

١٤. معمري، خيرة، وحاج قويدر، قورين، (٢٠١٩) " جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الافصاح المحاسبي :دراسة حالة بالشلف"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،ع٢٤٠:٢١-٢٤٣.

١٥. نور الدين، أحمد قايد، وبن زاف، لبنى، (٢٠١٩)، " الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، ع ٢٤٦:٣٧-٣٠٢.

١٦.الهوساوى، سلمى بنت محمد صالح، (٢٠١٤)، "نظرية العقد"، **مجلة البحوث والدراسات والشريعة**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة طيبة بالسعودية، مج ٤، ع ٣٠: ٦٧-٨٠.

١٧. يونس، نجاة محمد مرعي، (٢٠١٩)، " أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية :دراسة ميدانية" ، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس - كلية التجارة، مج٢٣، ع ٢٥:٢-٣٠ .

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Abdul-Baki Z. and Haniffa R., (2020),"The Impact of Accounting Reform on Accounting Quality: Evidence from Nigeria", **Journal of International Financial Management & Accounting**, Vol.31:169–180.
2. Ahmed A. M., (2015), "Developing Decision Support Capabilities through Use of Management Information Systems", **International Journal of Management Science and Business Administration**, Vol. 1, No. 9: 46-51.
3. Ahsan H., et al, (2020), " Determinants and Consequences of Financial Distress: Review of the Empirical Literature", **Accounting & Finance**, Vol.60: 1023–1033.
4. Akinniyi A. B., et al, (2018), " Assessment of The Effectiveness of Accounting Information As A Tool for Management Decision in Manufacturing Companies in Osun State, Nigeria" **Journal of Finance and Marketing**, Vol. 2, No. 3:1-8.
5. Albertina M. et al, (2021), "The Role of Accounting Information in Decision-Making and Economic Performance: The Portuguese Accountants' Perspective", **Entrepreneurship and Sustainability Issues**, Vol.9, No. 1: 487-495.
6. Anne B., Lin C. and Tzachi Z, (2019), "Nonrecurring Items in Debt Contracts", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 36, No. 1.
7. Annisa F. A. and Srihadi W., (2021),"The effects of accounting information system quality on financial performance", Economic Annals-XXI, **Finances, Accounting and Audit**, Vol. 193, No. (9-10): 128-132
8. Ayad S. S., and Mustafa H. M., (2015), "The Effect Of Capital Structure on Profitability: An Empirical Analysis of Listed Firms in Iraq", **European Journal of Accounting**, **Auditing and Finance Research**, Vol.3, No.2. :61-72
9. Benedikt F. and Sonja M., (2019), "Private Debt and Timely Loss Recognition", **European Accounting Review**, Vol. 28, No. 3: 423-443.
10. Cheol P. et al, (2019), "Is Individual Trading Priced in The Preferred Stock Discount?", **Emerging Markets Review**, Vol. 38: 326–335.
11. Colleen H. et al, (2021), "State contract law and the use of accounting information in debt contracts", **Review of Accounting Studies**, Vol.26:73: 124-160.

12. Darush Y. and Peter Ö., (2015), "Debt Financing and Firm Performance: An Empirical Study Based on Swedish Data", **The Journal of Risk Finance**, Vol. 16, No. 1:102-110.
13. Dean H., (2019), "Mandatory Accounting Change and Debt Covenant Violation: Additional Evidence from SFAS 150", **Australian Journal of Management**, Vol. 44, No. 3: 359– 365.
14. Elia F. and Stephen R. S., (2019), "The Role of Financial Reporting in Resolving Uncertainty about Corporate Investment Opportunities", **Journal of Accounting and Economics,** Vol.68:1-9
15. Eliana G., et al, (2020), "How Does The Organisational Structure Influence A Work Environment for Innovation?", **International Journal of Entrepreneurship and Innovation Management**, Vol. 24, No. 2/3:132-143.
16. Florian L., (2020), "The Provision of Long-Term Credit and Firm Growth in Developing Countries", **Economic Modelling**, Vol. 90: 66–78.
17. Giovanna N. and Luca R., (2019), "A Trade-Off Theory of Ownership and Capital Structure", **Journal of Financial Economics**, Vol. 131: 715–735.
18. Gokhan O. and Ilhan C., (2020), "Financing Decisions of Firms: The Roles of Legal Systems, Shareholder Rightsand Creditor Rights", **Accounting & Finance,** First published: 06 August 2020, https://doi.org/10.1111/acfi.12681.:1-10.
19. Hans B . C., et al, (2016), "Accounting Information in Financial Contracting: The Incomplete Contract Theory Perspective", **Journal of Accounting Research**, Vol. 54, No. 2: 397-425
20. Hassan J. H., et al, (2016), "Impact of Debt on Profitability of Firms; Evidence From Non-Financial Sector of Pakistan", **City University Research Journal**, Vol. 6, No.1: 70-77.
21. Hendrik V., (2019)," Accounting for Tacit Coordination: The Passing of Accounts and The Broader Case For Accounting Theory", **Accounting, Organizations and Society** , Vol. 73 :15- 20.
22. Ivo J.M. and Beau S., (2018), "Sovereign Bond Holdings and Monetary Policy Operations in The Euro Area", **Journal of Policy Modeling**, Vol .40:1243–1250.
23. Jason R., D., (2014)," Essays in Financial Contract Theory", **PhD Thesis**, The London School of Economics and Political Science, LSE Thesis Online, PP. 28-30.
24. Jia L. and Yohanes E., (2019), " Liquidation Policy and Credit History in Financial Contracting: An Experiment", **Journal of Economic Behavior and Organization**, Vol.158: 526–535.
25. John J., et al, (2018), "How does The FASB Make Decisions? A descriptive Study of Agenda Setting and The Role of Individual Board Members", **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 71: 30-46
26. John M. B., Swaminathan L. K., and Vassil T. M.,(2019), " Performance Contingencies in CEO Equity Awards and Debt Contracting", **The Accounting Review**, Vol. 94, No. 5: 57-80.

27. Judson C. and N. Bugra O., (2019), "Reporting and Non-Reporting Incentives in Leasing", **The Accounting Review**, Vol. 94, No. 6: 138–139.
28. Lakshmanan S., (2013), "The Role of Financial Reporting in Debt Contracting and in Stewardship", **Accounting and Business Research**, Vol. 43, No. 4.
29. Luis E. Q., et al, (2019), " Measuring Performance Using SWOT Analysis and Balanced Scorecard", **Procedia Manufacturing**, Vol.39:786–793.
30. Margaret A. A., Jan B. and Laurence V., (2013),"The Role of Performance Measures in the Intertemporal Decisions of Business Unit Managers", **Contemporary Accounting Research,** Vol.30, No.3: 925–936.
31. Masako N. D. and Mingcherng D., (2019), "The Role of Accounting Information in Optimal Debt Contracts with Informed Lenders", **the Accounting Review**, Vol. 94, No. 6: 165–170.
32. Mauro O., Palani-Rajan K. and Mehdi B., (2017), "Effects of Customer Financial Distress on Supplier Capital Structure", **Journal of Corporate Finance**, Vol.42: 132–140.
33. Metin U., (2019),"The Management Accounting and The Business Strategy Development at SMEs", **Problems and Perspectives in Management**, Vol.17, No. 1:1-10
34. Michael S. D., et al, (2020), "Is There Information Content in Information Acquisition?", **The Accounting Review**, Vol. 95 , No. 2: 113- 125.
35. Mosab et al., (2022), " Economic policy uncertainty and financing structure: A new panel data evidence from selected Asian economies", **Research in International Business and Finance**, Vol. 60: 1-12.
36. Nathalie B. and John D., (2020), "Brainstorming Variants to Favor Creative Design", **Applied Ergonomics**, Vol. 83:1-7.
37. Neil F., et al, (2019),"Accounting for Financial Instrumentswith Characteristics of Debt and Equity: Finding A way Forward", **Accounting & Finance**, Vol. 59, :10-15.
38. Nguyen P.H.M. (2013), "Contract Lifecycle Management on the Sell-Side: A Case Study in Upstream Oil and Gas Industry", **Degree Programme in International Business Thesis**, Lahti University of Applied Sciences: 10-40
39. Nizar S., et al, (2016), " Evaluation of Accounting Information Systems in Meeting the Requirements of Financial and Managerial Performance: "Field Study in the United Arab Emirates Private Hospitals", **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 6, No. 4: 170-176.
40. Peter R. D., et al, (2020),"Assessing The Accuracy of Forward –Looking Information in Debt Contract Negotiations: Management Forecast Accuracy and Private Loans", **Journal of Management Accounting Research**, Vol. 32, No. 1.
41. Philip K. H. et al, (2019)," The Value Relevance of Timely Information: The Case of Comparable Store Sales Growth, **Advances in Accounting**, Vol.44: 10-15
42. Rasha M. M. , (2019), " The Determinants of Forward-Looking Information Disclosurein Annual Reports of Lebanese Commercial Banks", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 23, No 4:1-10

43. Regina A. L. & Munasinghe M. A. , (2022), "The Concept of Information Overload: A Review of Literature from The Field of Accounting and Finance", **13th International Conference on Business & Information ICBI**, University of Kelaniya- Sri Lanka, pp: 104-116.
44. Regina A. L. & Munasinghe M. A., (2022), "The Concept of Information Overload: A Review of Literature from the Field of Accounting and Finance", **13th International Conference on Business & Information ICBI, University of Kelaniya- Sri Lanka**: 104-116.
45. Richard B. and Stephen P., (2020), "Moving the Conceptual Framework Forward: Accounting for Uncertainty", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 37, No. 1: 322–343.
46. Robert E. K., (2023), " Financial contracting as behavior towards risk: The corporate finance of business cycles", **Journal of Financial Stability**, Vol. 65: 1-12.
47. Salehi A. k., (2022)," Critical review of the role of accounting in the decision- making process", **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, http://dx.doi.org/10.1108/JIABR-12-2021-0310,: 1-20.
48. Samuel A. and Steven R. G., (2019)," Optimal capital structure and bankruptcyChoice: Dynamic bargaining versus liquidation ", **Journal of Financial Economics**, Vol. 133:198–205.
49. Samuel B. B. and Brian P. M., (2017), "The Impact of Narrative Disclosure Readability on Bond Ratings and The Cost of Debt, **Review of Accounting Studies**, Vol.22, 608–619.
50. Shagari S. L., et al., (2017), " Accounting Information Systems Effectiveness: Evidence from The Nigerian Banking sector", **Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge, and Management**, Vol. 12, : 309- 318.
51. Stefano C. et al, (2021), " The Usefulness of Financial Accounting Information: Evidence from the Field, The Accounting Review, Vol.96, No. 6:73–90.
52. Yiwei D., (2020), "The Debt-Contracting Value of Accounting Numbers and Financial Covenant Renegotiation", **Management Science**, Vol. 66, No .3.
53. Zhi L. et al, (2020), "Accounting Based Compensation and Debt Contracts", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 37, No .3: 1475-1511.

قائمة استقصاء

السيد الفاضل/ السيدة الفاضلة:

بعد التحية والتقدير،،،،

(دراسة ميدانية كجزء من بحث علمي بعنوان)

آليات تطوير دور المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة في ظل نظرية التعاقدات المالية غير الكاملة (دراسة ميدانية)

يهدف هذا البحث إلى اقتراح إطار متكامل لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها، وتبنى فلسفته على الامتزاج بين علوم المحاسبة والعلوم الأخرى، بهدف إضفاء البعد المستقبلي على المعلومات المحاسبية؛ لزيادة كفاءتها وفاعليتها في تحقيق وظيفتها النفعية، ونظراً لخبراتكم العملية في هذا المجال، نأمل التكرم بالإسهام في هذه الدراسة، وذلك من خلال قيامكم باستيفاء قائمة الاستقصاء التي بين أيدكم، ويمكن الإجابة عن الأسئلة الواردة بها بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تعكس رأيكم في الخانة المخصصة لذلك، مع العلم بأن جميع الآراء التي ستقدمونها ستكون محل سرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وفي حالة عدم وجود إجابة مناسبة يُرجى إضافة الإجابة المقترحة.

الباحث

أولاً- تعريف أهم المصطلحات الواردة بقائمة الاستقصاء:

أ- **الإطار المقترح**: نسَق من المفاهيم والمبادئ والأساليب المستمدة من مختلف فروع المعرفة الأخرى ذات الصلة بعلوم المحاسبة ولمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي؛ بغية تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتعزيز من قدرتها في القيام بوظيفتها النفعية وتطوير وتفعيل دورها في ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة ومحاصرة مخاطر الهياكل التمويلية بها.

ب- **تحسين جودة المعلومات المحاسبية:** يقصد به تنشيط المعلومات المحاسبية وتنميتها وتطويرها، بهدف زيادة تأثيرها وتحسين قدرتها على تلبية احتياجات ورغبات مستخدميها من المعلومات ذات الجودة، والمناسبة، والكفاءة، والفاعلية المطلوبة.

ج- **التعاقدات المالية:** هي التعاقدات التي تبرمها الشركات مع أصحاب رؤوس الأموال؛ لتمويل احتياجاتها المالية، وتشتمل على مجموعة من الشروط والتعهدات التي تحكم العلاقة الفنية، والمالية، والقانونية في الوقت الحالي، والمستقبلي بين أطراف التعاقد.

د- **التعاقدات المالية غير الكاملة**: تعني صعوبة إدراج كافة الشروط والتعهدات المستقبلية داخل التعاقد المالي، لعدم إلمام المتعاقدين بها، أو لصعوبة التنبؤ بكافة هذه الشروط التي ينظمها التعاقد، كما أن ادراج كافة الشروط التفصيلية داخل التعاقد يتطلب وقتًا وتكاليف باهظة، لذا فالتعاقدات تتصف بعدم الاكتمال.

هـ- **الهيكل التمويلي المتوازن للشركة المساهمة**: هو الهيكل الذي يحقق التوازن بين الأخطار والعوائد لمصادر التمويل من ناحية، وبين مصادر التمويل واستخداماتها من ناحية أخرى، إلى جانب تحقيق الهدف الاقتصادي، والسيولة الملائمة والمرونة الكافية، بما يمكن في النهاية من تعظيم قيمة الشركة، وتوازنها المالي الحالي والمستقبلي.

و- **ترشيد التعاقدات المالية بشركات المساهمة:** الاختيار المناسب للتعاقدات المالية من بين البدائل المتاحة، والتوصل لأفضل الشروط والتعهدات المستقبلية التي ينظمها التعاقد، بما يحد من مخاطر الهيكل التمويلي بقدر المكان، ولتجنب مخاطر السلوك الانتهازي لحقوق السيطرة واتخاذ القرارات، بغية بناء هيكل تمويلي متوازن.

ثانياً- البيانات الأساسية عن عينة الدراسة:

(١) **الاسم (اختياري):**

(٢) المستوى التعليمي:

مؤهل جامعي	دبلوم دراسات عليا	ماجستير	دكتوراه

(٣) **التخصص العلمي**:

محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	أخري (اذكرها)

(٤) **التخصص المهني**:

مدير الشركة	مدير مالي	محاسب	أخري (اذكرها)

(٥) القطاع الذي تنتمي اليه الشركة:

الأدوية	البترول	الصناعات المعدنية	الاتصالات والمعلومات

ثالثا- مقاييس متغيرات الدراسة:

المحور الأول: إليك مجموعة من العبارات التي يمكن الاستدلال منها عن عدم قدرة المعلومات المحاسبية- بحالتها الراهنة- على تلبية متطلبات متخذ القرارات بشركات المساهمة لترشيد التعاقدات المالية وتدنية مخاطر الهياكل التمويلية بها، والرجاء من سيادتكم تحديد **مدى موافقتك** عن كل عبارة من هذه العبارات:

المحور الثانى: فيما يلي عرض مختصر لمكونات الإطار المقترح، والمتمثلة في عناصره وأهدافه ومتطلبات تطبيقه، **برجاء من سيادتكم** اختيار الإجابة الملائمة من وجهة نظركم، لتحديد مدى موافقتكم على مكونات الإطار المقترح ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتطوير دورها لترشيد التعاقدات المالية وإدارة مخاطر الهياكل التمويلية بشركات المساهمة:

م	العبـــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تفشل المعلومات المحاسبية في إزالة مشاكل عدم التأكد المصاحبة لقرارات التعاقدات المالية، بسبب تقليدية المفاهيم والمبادئ التي ترتكز عليها، وعدم اتساقها مع المفاهيم والمبادئ الحديثة في العلوم المستقبلية.					
٢	لم تقدم المعلومات المحاسبية حلا لمشكلة التعاقدات المالية غير الكاملة، حيث لم تعكس بصورة متكاملة كافة المتغيرات البيئية المحيطة بالشركة.					
٣	لم تعالج المعلومات المحاسبية مشكلة الأجل الطويل المتعلقة بالتعاقدات المالية، لعدم تكاملها مع باقي نظم المعلومات الأخري بالشركة.					
٤	تتجاهل المعلومات المحاسبية أثر المتغيرات البيئية المحيطة بشركات المساهمة على قراراتها التمويلية، وهو ما يجعلها تفقد فاعليتها في التوصل إلى هيكل تمويلي متوازن.					
٥	عدم اهتمام المعلومات المحاسبية بالتكامل مع المبادئ والمفاهيم الحديثة لعلم الإدارة والتمويل والاستثمار والقانون، لتوفير أساس علمي متكامل لترشيد قرارات التعاقدات المالية.					
٦	عدم ملاءمة تلك المعلومات لاحتياجات متخذي القرارات المتجددة لترشيد تعاقداتهم المالية وإدارة المخاطر التمويلية، لضعف قدرتها التنبؤية، والطبيعة التحكمية لأساليب القياس التقليدية.					
٧	عدم قدرة المعلومات المحاسبية في عرض كافة مشكلات ومخاطر التعاقدات المالية – كمخاطر الخلل في الهياكل التمويلية، لاعتمادها على مبادئ وأساليب متقادمة، لا تتناسب مع المتطلبات المستقبلية لتقييم مدى كفاءة الهياكل التمويلية.					
٨	عدم إسهام المعلومات المحاسبية في تحسين القدرة التفاوضية لمتخذي القرارات، وعدم اهتمامها بخصائصهم السلوكية، الأمر الذي يحد من قدرتها للتأثير على سلوكهم نحو اختيار أفضل الشروط والتعهدات المستقبلية.					
٩	عدم مناسبة الأساليب التقليدية التي تستند عليها المعلومات المحاسبية للواقع العملي، ومتطلبات البيئة الحديثة المتطورة، إلى جانب غياب الترابط والتكامل بينها، مما يقلل من فاعليتها في تقديم التفسيرات الواقعية لتقييم الهياكل التمويلية.					

م	مكونات الإطار المقترح	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الجزء الأول- أهداف الإطار المقترح ومتطلبات تطبيقه:						
١	يهدف الإطار المقترح إلى إبراز الجانب النفعي لعلم المحاسبة وأهميته في تدعيم القدرة المعرفية لإدارة شركات المساهمة؛ لترشيد تعاقداتها المالية وبناء هياكل تمويلية متوازنة بالاستناد إلى قاعدة معلوماتية متكاملة.					
٢	يهدف الإطار المقترح إلى تعزيز قدرات متخذي القرارات وتنميته؛ لترشيد كفاءاتهم التفاوضية، وابتكار أفكار وحلول جديدة، للتصدي لمشكلات التعاقدات المالية ومخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة.					
٣	يتطلب تطبيق الإطار المقترح توافر المؤهلات العلمية والعملية للقائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبية، لتوفير قاعدة معلوماتية متكاملة لترشيد التعاقدات المالية.					
٤	يتطلب تطبيق الإطار المقترح وجود هيكل تنظيمي كفء، وكوادر إدارية على درجة عالية من الكفاءة والفعالية تعي بأهمية تحسين وتطوير دور المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية والتصدي لمخاطر الهياكل التمويلية.					
الجزء الثاني- عناصر الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:						
١	مفهوم المعلومات التفاضلية: هي المعلومات التي تفيد في المفاضلة بين البدائل التمويلية من حيث العوائد والمخاطر المستقبلية، وتمتاز بالملائمة والمستقبلية وتوافقها مع الأساليب المتطورة لاتخاذ القرارات.					
٢	مرونة التنبؤات المستقبلية: أى وجوبية إعداد المعلومات المحاسبية على أساس الحركية والمرونة، لتصوير الواقع الفعلى، والمتوقع للبيئة المحيطة بشركات المساهمة، وهو ما يمكنها من التفاعل والاستجابة للتغيرات المستقبلية.					
٣	مفهوم المشاركة الفعالة في اتخاذ قرار التعاقدات المالية بين مختلف الإدارات والاقسام بالشركة، وبين معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها من أجل الوقوف على خصائصهم السلوكية واحتياجاتهم المعلوماتية لترشيد التعاقدات المالية.					
٤	مفهوم الرقابة المسبقة للتعاقدات المالية للشركات المساهمة: هي الرقابة الأمامية للتنبؤ بالانحرافات والتغيرات المستقبلية قبل حدوثها، وتتطلب إصباغ المعلومات المحاسبية بالبعد المستقبلي والتغذية العكسية مع التركيز على عنصر الديناميكية في بيئة اتخاذ القرار.					
٥	مفهوم التكييف القانوني للتعاقدات المالية: أي مدى توافق كافة أركان التعاقد المالي وتعهداته للأنظمة والقوانين السارية، ويتطلب ضرورة إلمام القائمين على إجراء تلك التعاقدات بكافة الجوانب القانونية، والمعرفة المعلوماتية المناسبة حول كافة أركان التعاقد ومخاطره.					
٦	مبدأ المستقبلية للمعلومات المحاسبية لتدنية مخاطر عدم التأكد المصاحبة للتعاقدات المالية بالشركة المساهمة.					
٧	مبدأ التكامل بين نظام المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الأخري بشركة المساهمة لتوفير قاعدة معلوماتية متكاملة للتصدي لمخاطر وتحديات ترشيد التعاقدات والمخاطر التمويلية.					
٨	مبدأ التوازن في الهيكل التمويلي عند إجراء التعاقدات المالية بشركة المساهمة؛ لبناء هيكل تمويلي بأقل أعباء مالية ، وبأفضل الشروط للتصدي لمخاطر السلوك الانتهازى لحقوق السيطرة في المستقبل، ويضمن التوازن بين مصادر التمويل المختلفة واستخداماتها، وبين الأخطار والعوائد .					
٩	مبدأ حرية التفاوض عند إجراء التعاقدات المالية بشركة المساهمة مع أصحاب رؤوس الأموال، للتوصل لأفضل التعهدات المستقبلية، وهو ما يتطلب الإلمام بقواعد التفاوض الناجح وكيفية الاستفادة من المعلومات المحاسبية المناسبة.					
١٠	أسلوب التحليل الرباعي: يُعد أسلوب تحليلي مستقبلي لمعرفة نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي توفرها البيئة المحيطة بشركات المساهمة.					

م	مكونات الإطار المقترح	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١١	أسلوب التحليل المالي المعاصر: يهتم بدراسة الإرتباطات بين عناصر القوائم المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها ، وبين مختلف الأحداث والعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية، لتفسير وتقييم الأداء المالي للشركة المساهمة بشكل شامل ومتكامل.					
١٢	أسلوب دورة حياة التعاقد المالي: هو تحليل تنظيمي يغطي فترة التعاقد بداية من تحديد الفجوة التمويلية حتى إنهاء التعاقد، لتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات المرتبطة بكل مرحلة، بهدف الإتجاه نحو التحسين المستمر لتلك التعاقدات.					
١٣	أسلوب العصف الذهني: هو أسلوب للتفكير الجماعي يستهدف حل المشاكل المعقدة، وإبراز أفكار جديدة مبتكرة، لاعتماده على المشاركة بين أفضل الخبرات، كما يساعد في تنمية روح العمل كفريق بين معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها للتصدي لمخاطر الهياكل التمويلية.					
الجزء الثالث- تأثير تطويردور المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر الهيكل التمويلي بشركات المساهمة:						
١	يساعد الإطار المقترح في تقييم حقيقة الوضع المالي للشركة المساهمة من منظور شامل، للتحديد الدقيق للاحتياجات المالية المستقبلية، والمفاضلة بين البدائل التمويلية، لاختيار أنسب التعاقدات المالية بأفضل الشروط المستقبلية، بالاستناد على مؤشرات كمية وغير كمية ومعلومات تفاضلية مستقبلية.					
٢	يمكّن الإطار المقترح من اختيار وتصميم هيكل تمويلي متوازن بأقل التكاليف وفي الوقت المناسب، ويمتاز بالمرونة العالية والتفاعل مع المتغيرات البيئية المحيطة بالشركة، والترابط بين مصادر التمويل واستخداماتها، بما يضمن تحقيق التوازن المالي الحالي والمستقبلي.					
٣	يتيح الإطار المقترح معلومات محاسبية تمتاز بالقيمة الرقابية لمتابعة وتقييم التعاقدات من منظور متكامل، والتحقق من مدى كفاءة وفاعلية الهيكل التمويلي، وفرض رقابة تنبؤية للإنذار المبكر عن مخاطر التمويل بشركات المساهمة، بما يجنبها الوقوع في الأزمات المالية، والخلل في الهيكل التمويلي حالياً ومستقبلاً.					

Mechanisms for Developing the Role of Accounting Information in Managing the Risks of the Financing Structure in Corporations in Light of the Theory of Incomplete Financial Contracts (A Field Study)

Dr. Saad Samy Fathy Al Ghandour

Abstract:

The study aims to propose an integrated framework to improve the quality of accounting information to activate and develop its role in supporting the cognitive capabilities of decision makers in a way that leads to rationalizing their financial contracts and limiting the risks of financing structures in corporate companies. The philosophy of this study is based on combining accounting and other related sciences to keep pace with contemporary trends that rely on interdisciplinary sciences in scientific research. This type of inter-scientific studies leads to the development of advanced concepts, principles and methods that keep pace with the scientific and technological progress that the world is witnessing today. This enhances the ability of accounting information to perform not only its utilitarian function, but also to increase its ability to predict the future, and to increase its efficiency and effectiveness in imparting rationality to financial contracting decisions and managing the risks of financing structures in corporate companies. Through the field study, we can verify the validity of the proposed framework in improving the quality of accounting information in light of prediction based on scientific foundations for application or not. In addition, the effectiveness and efficiency of the framework can be measured in achieving its objectives. The study is conducted on a sample of Egyptian public corporate companies in the sectors of pharmaceuticals, petroleum, metal industries, communications and information.

The results have showed that the proposed framework contributes to managing the risks of rationalizing financial contracts and raising the efficiency and effectiveness of financing structures in corporate companies. At the level of prediction assumed in the research procedures, the proposed framework can provide an integrated database about the various dimensions of these contracts, characterized by predictive flexibility and interaction with environmental variables surrounding corporate companies to address the risks of incomplete financial contracts.

The study concluded with some recommendations, the most important of which is the need to raise awareness of the management of corporate companies about the importance of applying the proposed framework which ultimately reflects on maximizing the value of these companies Also, it is necessary to conduct continuous environmental analysis to benefit from the opportunities produced by the environmental variables surrounding these companies and avoid their threats in order to maintain their current and future financial balance.

Key words: Accounting Information, Financing Structure Risks, Rationalization of Financial Contracts, Balanced Financing Structure.